التحول الديمقراطي في الوطن العربي
المحددات – و المعوقات

Democratic transformation in the Arab world
Determinants – and obstacles

د . شكري عاشور السويدي[1]
أ . إيهاب عطية الفارسي[2]
alfarseiehab@gmail.com

ملخص الدراسة :

حاولت الدراسة أن تقف على أهم المحددات والعوائق لعملية التحول نحو الديمقراطية ، وانطلقت من فرضية مفادها " أنه لا توجد محددات معينة تحكم عملية التحول الديمقراطي ، حيث تتفاوت الرؤى وتتباين بين الدراسات السياسية المتعددة ، وذلك بتأثير العديد من المعوقات في السياق المجتمعي لأي نظام سياسي علي هوية وحدود عملية التحول الحادثة فيه " .

وبعد استعراض أهم المحددات وطبيعة السلطة السياسية ومظاهر الخلل ومعوقات التحول السياسي في الدول العربية ، انتهت الدراسة إلى مايلي :

1 – أن الرؤية العربية لعملية التحول الديمقراطي مرتبطة بتفكك النظم السلطوية وانهيارها .

1 –أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية جامعة بنغازي

2 – محاضر بقسم العلوم السياسية جامعة بنغازي

2 – تؤكد بعض الدراسات العربية على ضرورة توفر قيم ثقافية ديمقراطية ، " وهذه الدراسات متأثرة بالفكر الغربي " في حين تطرح دراسات عربية أخرى فكرة " تجديد العقل العربي " .

3 – ترى بعض الدراسات العربية " المتأثرة بالفكر الغربي " أن العامل الخارجي أو البعد الخارجي له دور في عملية التحول الديمقراطي ، بينما لا يتم إدراجه ضمن دراسات عربية أخرى كمحدد لعملية التحول الديمقراطي.

4 – كما ترى أغلب الدراسات العربية أن العامل الأكبر في بطء عمليات التحول الديمقراطي هو استمرار البنى التقليدية على مستوى المجتمع والسلطة السياسية معاً . وزيادة إعتماد المواطن العربي على الدولة في كل مناحي الحياة مما يضعفه أمام السلطة ويقصيه عن المشاركة بها ويقلل من فعله السياسي العام .

مما لا شك فيه أن الديمقراطية لها جناحان اقتصادي واجتماعي ، ولا بد من توفر الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وإلا تحولت كل إجراءات الديمقراطية إلى بيع وشراء . فممارسة عملية الانتخابات وما يتصل بها في ظروف فقر مدقع ، يمكن أن يؤدي إلي شراء وبيع الأصوات ، كما يمكن أن تصبح الأحزاب السياسية مجرد غطاء لنزعات قبلية أو مناطقية أو غطاء لزعامة شخصية .

الكلمات المفتاحية : التحول الديمقراطي – محددات التحول – معوقات التحول – الدول العربية .

Abstract

The study attempted to identify the most important determinants and obstacles to the process of transition towards democracy, and started from the hypothesis that "there are no specific determinants that govern the process of democratic transition, as visions vary and vary between multiple political studies, due to the influence of many obstacles in the societal context of any political system on its identity." And the limits of the transformation process taking place in it". After reviewing the most important determinants, the nature of political authority, and the manifestations of imbalances and obstacles to political transformation in Arab countries, the study concluded with the following:

1_ The Arab vision of the democratic transformation process is linked to the disintegration and collapse of authoritarian regimes.

2_ Some Arab studies emphasize the necessity of having democratic cultural values, "and these studies are influenced by Western thought," while other Arab studies put forward the idea of "renewing the Arab mind".

3_ Some Arab studies "influenced by Western thought" believe that the external factor or dimension has a role in the process of democratic transformation, while it is not included in other Arab studies as a determinant of the process of democratic transformation.

4_ Most Arab studies also believe that the biggest factor in the slowness of democratic transformation processes is the continuation of

traditional structures at the level of society and political authority together. The increased dependence of the Arab citizen on the state in all aspects of life, which weakens him before the authority, excludes him from participating in it, and reduces his public political action.

There is no doubt that democracy has two economic and social wings, and the minimum level of economic and social rights must be available, otherwise all democratic procedures will turn into buying and selling. Exercising the election process and what is related to it in conditions of extreme poverty can lead to the buying and selling of votes, and political parties can become merely a cover for tribal or regional tendencies or a cover for personal leadership.

Keywords: democratic transformation - determinants of transformation - obstacles to transformation - Arab countries.

المقدمة :

يعد البحث في موضوع بناء الدولة الديمقراطية ، في أي مجتمع ، على قدر من الأهمية ، باعتبار أن الدولة هي الكيان الدائم والمستقر لإرادة المجتمع . إن البناء الديمقراطي ينبغي أن ينظر إليه وفق معادلة التوافق والتوازن بين المكون السياسي والمكون الاجتماعي ، فدراسة الديمقراطية بمفهومها السياسي فقط ، تظل منقوصة إذا تمت بمعزل عن مفهومها الاجتماعي المتمثل في منظومة القيم وأنماط التفكير ، إذ أن الديمقراطية تبنى على أسس ثقافة الحوار والتفاوض واحترام الآخر والاختلاف معه في وجهات النظر ، لذلك يمكن القول إن عملية التحول نحو الديمقراطية ترتبط بالنسق الثقافي للمجتمع . ومن هذا المنطلق ، تشهد المنطقة العربية منذ زمن أحداثاً جساماً ومتغيرات متسارعة متأثرة بما يحصل على مستوى العالم ، من نظام عالمي جديد ، وعولمة ، وانفتاح ، و دمقرطة إلى غيره من مفاهيم ومصطلحات قديمة جديدة ، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م ، أصبحت المنطقة العربية بؤرة الصراع والاهتمام الرئيسية في العالم ، وبالذات من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي تضع في أولوياتها محاربة الإرهاب ، وإن المنطقة العربية في رؤيتهم " منطقة مفرخة للإرهاب الدولي " .

وجاءت المبادرات لعمليات التحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية كوصفات جاهزة ، لنشر الديمقراطية * وبناء مجتمع المعرفة ، وكأن المجتمعات العربية مجتمعات جامدة لا حراك فيها . إن عمليات التنمية السياسية و التحول نحو الديمقراطية تسير بدرجات متفاوتة في كافة أرجاء العالم العربي منذ اللحظات الأولى لتأسيس لدولة الوطنية الحديثة . ولكنها تعلو وتهبط نتيجة للظروف الداخلية والإقليمية

والدولية السائدة ، فالشرط الأساسي لإحداث عملية التحول نحو الديمقراطية هو الاستقرار ، فالاستقرار السياسي النسبي غائب عن المنطقة العربية منذ عقود كما هو الحال في الأنظمة السياسية ، فمن الاحتفاء بمفهوم التنمية والتحديث السياسي في الستينيات والسبعينيات ، ثم التنظير لمفهوم التطور في الثمانينيات و التسعينيات ، إلى التبشير بمفهوم التحول نحو الديمقراطية مع مطلع الألفية الثالثة وما بعدها " موجة الربيع العربي " .

حيث مازال يسيطر على معظم الدول العربية نخب سياسية حاكمة تقليدية تولي كل اهتمامها لتثبيت قواعد السلطة ، مستخدمة في ذلك وسائل شتى ، تتدرج من صور الديمقراطية المنقوصة حتى تصل إلى الاستبداد الصريح [3]. وبالرغم من ذلك ، فقد أصبح التحول نحو الديمقراطية هو المطلب السياسي التاريخي المطلوب على الساحة السياسية العربية في الآونة المعاصرة ، وهو الهدف الذي يشكل تحقيقه مدخلاً إلى تحقيق الأهداف الأخرى . وساحة التحول نحو الديمقراطية هي الملتقى المتحضر الوحيد الذي يمكن أن يلتقي فيه الحكام مع شعوبهم في مشاركة حقيقية هدفها التقدم و التوافق و الوئام [4] . كما أن نهج التحول نحو الديمقراطية المتدرج هو النهج الأمثل لتلاقي الحكام العرب وشعوبهم في مسيرة واحدة هدفها بناء المجتمع المدني الوطني .

---

[3] – محمد عابد الجابري ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1990م ، ص 162.

[4] – برهان غليون ، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وافاق النمو ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994م ، ص109.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها :

بالرغم من أن الخيار الديمقراطي خيار واقعي من حيث الظروف والتطور التاريخي وانسجامه مع التحولات الكونية متعددة الأبعاد التي يشهدها العالم تبدو المنطقة العربية أقل المناطق الإقليمية تأثراً برياح التغيير والديمقراطية ، حيث مازال يسيطر على معظم الدول العربية نخب سياسية حاكمة تقليدية تولي كل اهتمامها لتثبيت قواعد السلطة ، مستخدمة في ذلك وسائل عديدة تتدرج من صور الديمقراطية المنقوصة حتى تصل إلى الاستبداد الصريح . لذا ، أصبح التحول نحو الديمقراطية هو المطلب السياسي التاريخي المطروح على الساحة السياسية العربية في الآونة المعاصرة ، وهو الهدف الذي يشكل تحقيقه مدخلاً إلى تحقيق الأهداف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وغيرها

و هذا بدوره يقودنا إلي طرح التساؤل التالي : ما هي محددات ومعوقات عملية التحول الديمقراطي التي ترتبط بالبنى الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ، وتكون بمثابة الطاقة التي تسهم في تلك العملية ؟

وانبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي كالتالي :

1 –ما هو مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة بها ؟

2 – ما هي خصائص النظم السياسية العربية ؟

3 – ما هي المحددات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي ؟

4 – ما هي المعوقات المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي ؟

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها " أنه لا توجد محددات معينة تحكم عملية التحول الديمقراطي ، حيث تتفاوت الرؤى وتتباين بين الدراسات السياسية المتعددة ، وذلك بتأثير العديد من المعوقات في السياق المجتمعي لأي نظام سياسي على هوية وحدود عملية التحول الحادثة فيه " .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة عملية التحول الديمقراطي التي تعتبر محدداتها المتغير الأساسي في استقرار الدول ، ونقلها من حال إلى حال ، وهذا يتطلب الوقوف على أهم المحددات التي تحكم عملية التحول الديمقراطي من مختلف الرؤى وصولاً إلى معوقات التحول الديمقراطي في السياق المجتمعي لأي نظام سياسي عربي . إن غياب الحياة الديمقراطية تفرز نخب قائدة في المنطقة العربية لا تكون على معرفة عميقة بالمصالح الوطنية وغير قادرة على العمل المشترك . لذا ، ينبغي أن تكون عملية التحول نحو

الديمقراطية هي مدرسة سياسية حقيقية بما تتضمنه من تنافس على السلطة ، واحتكام للراي العام و تمرس في التعامل مع القضايا الوطنية و المسائل الاجتماعية .

هدف الدراسة :

يكمن هدف الدراسة في تسليط الضوء على محددات التحول الديمقراطي في إطار الاختلاف والتباين بين النظم . التعرف على إرادة النهوض لنقل الأمة العربية من حال إلى حال ، وتحتاج إلى تكتل قوي للنهوض وذلك بهدف الوصول إلى ميثاق يحدد قواعد عملية التحول نحو الديمقراطية يضم كافة الأطراف بالاحتكام ليس فقط لإجراءات الديمقراطية ، وإنما لقيمها أيضاً ، بحيث يتضمن هذا العمل من الأليات ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية و الدستورية . و في هذا الإطار يمكن تحديد مجموعة من المحددات وتلافي العديد من المعوقات التي تجسد عملية التحول نحو الديمقراطية ، وتمنع الخروج على قواعدها ، وذلك بتقوية مؤسسات المجتمع المدني الوطني ، بحيث يصبح بمقدورها أن تحول دون العبث بقيم الديمقراطية ، ويصبح العدول عن النهج الديمقراطي أمراً بالغ التكلفة . أن تحقيق التحول نحو الديمقراطية هو الهدف الذي يشكل تحقيقه مدخلاً إلى تحقيق الأهداف الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية والتكنولوجية .

وللتحقق من صحة هذه الفرضية وتمشياً مع هدف الدراسة سوف تلجأ الدراسة إلى استكشاف أهم محددات عملية التحول الديمقراطي وكذلك أهم المعوقات التي تعرقل عملية التحول . وسوف يتم الاعتماد في هذا الإطار على ابعاد متعددة ، حيث أنه سيتم الاستعانة بمداخل مختلفة مثل المدخل التاريخي ، والمدخل الواقعي ، و المثالي ، التكاملي ، ومناهج متعددة مثل المنهج المقارن ، والوصفي التحليلي ، واساليب بحث

متباينة من خلال مراجعة كتب ودوريات وتحليل عدد من الإسهامات الرئيسية حول الموضوع في الفكر العربي المعاصر .

وسوف يتم تقسيم الدراسة على النحو التالي :

1 – مفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به .

2 – خصائص النظم السياسية العربية .

3 – المحددات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطية .

4 – المعوقات المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي .

5 – الخلاصة : النتائج – التوصيات

أولاً : مفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به .

إن عملية التحول الديمقراطي – كعملية تراكمية – غالباً ما تسبقها أو تصاحبها تحولات بنيوية سياسية لتطوير مضامين العملية السياسية على نحو يعزز آليات المشاركة وحماية الحريات العامة وتحسن من جودة الحكم . ومع أن هناك شبه إجماع على أن التحديث أو التنمية السياسية هما عمليتان تقودان إلى ترشيد اتخاذ القرارات السياسية عبر مؤسسات حكومية حديثة ، من أجل الاستجابة لمطالب المجتمع ، وتحقيق الاستقرار السياسي . إلا أن هناك اختلافاً حول ماهية وطبيعة تنمية وتحديث المؤسسات السياسية[5] . و حول ما إذا كان ذلك يقود بالضرورة لإصلاح مضمون لممارسة العملية السياسية . وطغى مصطلح التحول الديمقراطي على ما سواه من المفاهيم السياسية ذات دلالات التغير والتطور و الإصلاح للأنظمة السياسية . فمن

[5] – عبدالمنعم المشاط ، التنمية السياسية في العالم الثالث : نظريات وقضايا ، العين ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، 1988م ، ص 115 .

الاحتفاء بمفهوم التنمية والتحديث السياسي في الستينيات و السبعينيات ، ثم التنظير لمفهوم التحول الديمقراطي في الثمانينيات و التسعينيات ، إلى التبشير به مع نهاية العقد الأول و الثاني من الألفية الثالثة المعاصرة . وبكل تأكيد يمكن القول ، إن مفاهيم التحديث والتنمية السياسية والإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي بألفاظها وأشكالها الأربعة هي وصف لظاهرة تحول النظم السياسية .

و في الوقت الذي نلحظ فيه أن هذه المفاهيم تمتاز بقدر من التداخل و التقاطع ، نراها تتمتع في الوقت ذاته بقدر من بعض الاختلافات الجزئية و التفصيلية [6] . وبعيداً عن جدل نظريات الأنظمة السياسية بصفة عامة ، ونظرية التنمية و التحديث و الديمقراطية السياسية بشكل خاص حول هذه المفاهيم . فإن الذي يهمنا في سياق هذه الدراسة هو الإشارة إلى بعض القواسم المشتركة لهذه المفاهيم ، و المتمثلة في أن التحديث أو التنمية أو الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي هي جميعاً وصف لعملية سياسية " political process " متصلة بطبيعة تحولات النظم السياسية ، وتدل على أن هناك تغييرات بنيوية او عملية في آلية عمل النظام السياسي .

و للمقارنة التوضيحية فإنه لا شك في أن مصطلحي التحديث و التنمية السياسية يشيران – غالباً – إلى تحولات هيكلية او بنيوية ، أما مفهوما الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي فإنهما يدلان – بشكل عميق – إلى حدوث بعض التغيرات المؤسستية ، على نحو يوسع من نطاق المشاركة الشعبية عبر آليات يمكن رصدها وفقاً لمؤشرات كل مفهوم . لذا ، فإنه حتى مع تقاطع هذه المفاهيم الأربعة وتكاملها ،

[6] – المرجع السابق ، ص 117 .

إن ما يهمنا هنا التقارب و التشابه بين مفهومي الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي Democratic Transition وهو أحد المفاهيم التي لا يوجد لها تعريف محدد في العلوم الاجتماعية ومن بينها علم السياسية .

وفيما يلي سوف تحاول الدراسة الوقوف على أبعاد هذا المفهوم ، وربطه بمفهوم الإصلاح السياسي :

1 – مفهوم التحول الديمقراطي :

يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى التحول والإنتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي ، وهي عملية معقدة للغاية تشير إلى التحول في الأبنية و الأهداف و العمليات التي تؤثر على توزيع و ممارسة السلطة السياسية [7] . ولعل صعوبة التعامل مع مفهوم التحول الديمقراطي تتمثل في أنه يتضمن عدداً من المراحل المتميزة ، تبدأ بزوال النظم السلطوية وظهور ديمقراطيات حديثة ، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة . ولا يوجد اتفاق بين الباحثين على المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي . فعلى حين يقسمها " صمويل هنتجتون " إلى ثلاث مراحل رئيسية وهي :

- مرحلة التحول" Transformation " عندما تقرر النخب الموجودة في السلطة التحول نحو الديمقراطية .
- مرحلة الإحلال " Transplacement " عندما ينهار النظام السلطوي أو يطاح به من جانب جماعات المعارضة .

[7] – أنظر : علي الدين هلال ، الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر : في علي الدين هلال وآخرون ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983م ، ص ص 10 – 11 .

- مرحلة الصفقة " Transaction " التي تحدث عندها عملية التحول الديمقراطي [8] .

من ناحية أخرى فإن " أدونيل وشميتر وهوايتهد " يقسمون المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي إلى مرحلة إنهيار وتفكك النظام السلطوي ، ومرحلة التحول الليبرالي " Liberalization " ، ومرحلة التحول نحو الديمقراطية " Democratization " ، و مرحلة ترسيخ الديمقراطية " Consolidation " [9] .

أحد المصاعب التي تواجه عملية التحول الديمقراطي أنها عملية غير مؤكدة ، وقد تحمل مخاطر الإرتداد و العودة إلى النظام السلطوي السابق ، كما قد تؤدي إلى مواجهات عنيفة واسعة النطاق وقد تؤدي إلى الفوضى [10] . إن عملية التفاوض التي تتخلل الأنماط الثلاثة لا يمكن أن تتم إلا في النظم السلطوية ، وكذلك في النظم الشمولية التي لديها استعداد للسقوط . فعندما يسقط النظام السياسي تحت سنابك فشله الاقتصادي وتتفاقم الانقسامات في صفوفه ، يكون مستعداً للحديث عن الإصلاح السياسي ، وذلك في محاولة منه لامتصاص مخاطر تهديد شرعيته ووجوده ذاته [11] .

وقد ارتبطت بدايات التحول نحو الديمقراطية بوجود مظاهر واضحة للفشل في أداء النظام السياسي وخاصة في الجانب الاقتصادي منه . فبطء معدلات النمو الاقتصادي أو مرور النظام السياسي بأزمة اقتصادية طاحنة ، هذه الظروف تؤدي إلى خلق

---

[8] - Samuel Huntington, How Countries con democratize , Political Science Quanterly , vol. 106 , No . 4 ,1991-1992 , P. 583 .

[9] - Guillermo O, Donnell, Philip C .Schmitter, and Lawrence Whitehead , Baltimore.The Johs Hopkins University press , 1986, p.2 .

[10] - Ibid ,p. 3..

[11] - Samuel P.Huntington , The Third Wave . Democratization in the late Twentieth Century, University of Oklahome press. Norman, 1991,p . 9 .

مشكلات كبيرة ومتعاظمة بين النظام السياسي وقطاعات متعددة من المجتمع . وقد أوضحت إحدى الدراسات إنه من بين 27 حالة للتحول إلى الديمقراطية جرت في العالم بين عامي 1970 و 1990م كان النمو الاقتصادي البطيء والتضخم المتزايد سببين أساسيين للتحول في 23 حالة منها [12] .

وقد ارتبط التحول نحو الديمقراطية أيضاً بإحتمال ظهور الحراك الاجتماعي المستقل Independent Mobilization و البعيد عن سيطرة النظام السياسي ، وهو احتمال قائم بصورة كبيرة ، فبدلاً من التنظيمات الشعبية الرسمية التي ينشئها النظام السلطوي عادة والتي يرمي منها إلى وضع النشاط الشعبي أو الحراك الشعبي تحت رقابته وإسباغ الشرعية على وجوده ، مثل منظمات المرأة و الشباب و العمال التابعة للحكومة.

وهنا تكون الطبقة العاملة مرشحة أكثر من غيرها لقيادة تلك الحركة [13] . وعندما يقف النظام السلطوي عاجزاً أمام الأزمات الاقتصادية ، تبدأ الطبقات الاجتماعية المؤيدة للنظام في إظهار تبرمها وعدائها له ، فيميلون عادة إلى اعتبار التحول الديمقراطي مخرجاً اساسياً من أزمات النظام المختلفة . فإذا عجز النظام السياسي عن إيجاد قنوات تسهم في حل تلك الانقسامات و التخفيف من حدتها ، فإنه يعرض نفسه بذلك لخطر تفاقم الخلافات بين القيادات ، وهو أمر لا شك يهدد بخطر الانهيار من الداخل [14] .

---

[12] - Stephen Haggard and Robert R . Kaufman, The Political Economy of Democratic Transition Princeton University Press , Princeton 1995 , p.p 33-36 .

[13] - Graeme Gill , Dynamics of Democratization , Macmillan Press LTD .London, 2000, p.p.16- 17.

[14] – Idid , p.p. 25–30 .

و بالإضافة إلى ذلك هناك عامل آخر يمارس تأثيراً هاماً في دفع النظم السلطوية إلى تبني عملية التحول نحو الديمقراطية ، ألا وهو الضغوط الدولية ، وهذه الضغوط يمكن ان تتخذ أشكالاً عدة قمتها مثلاً الغزو العسكري من دولة لأخرى – كما حدث في العراق – وبما يؤدي للإطاحة بالنظام السلطوي ودفع النظام الجديد إلى البحث في قضية التحول الديمقراطي . ومن صوره أيضاً التهديدات باستخدام سلاح المساعدات الاقتصادية لإجبار الدول على تعديل مساراتها السياسية ، ومنها كذلك الضغوط التي قد تمارسها منظمات عالمية غير حكومية لحفز الدول على السير في طريق التحول الديمقراطي [15] .

وإضافة إلى هذا هناك ما يسمى بأثر الانتشار الإيديولوجي لفكرة بعينها على مستوى العالم ، وهي فكرة الديمقراطية ، وما قد يفضي إليه هذا الانتشار من توفير البيئة المواتية لدفع النظم السلطوية نحو التفكير الجدي في عملية التحول نحو الديمقراطية [16] . و أخيراً هناك عامل العدوى Infection Factor والذي يشير إلى حدوث التحولات إلى الديمقراطية في دول سلطوية تحت تأثير نجاح نظم مجاورة لتلك الدول في إتمام عملية الانتقال الديمقراطي [17] .

و على الرغم من أن العامل الخارجي يكتسب موقعاً خاصاً هذه الأيام في مطقتنا العربية ، إلا أنه في رأي العديد من الأدبيات لا يمثل إلا عاملاً ثانوياً إذا قورن بالعوامل الداخلية وأولوية تأثيرها في عملية التحول نحو الديمقراطية . ومع هذا فإنه مما

[15] - Samuel p . Huntington , The Third Wave , Ibid , p.p. 72 – 85 .
[16] - Francis Fukuyama , The End of History and the Last Man , Penguin , London , 1992, p . 25 .
[17] - Giraeme Gill , Ibid , p . 21 .

لا شك فيه أيضاً أن هذا العامل يمكن ان يقوم بدور أكبر مما هو متصور في العادة وخاصة إذا كان " الخارج " هنا هو دولة كالولايات المتحدة الأمريكية .

2 – مفهوم الإصلاح السياسي Political Reform .

من المفاهيم التي لا يرد بشأنها تعريفاً محدداً في إطار العلوم السياسية ، كما لم تورد موسوعة العلوم الاجتماعية تعريفاً محدداً له . حيث يختلف مضمونه و يتفاوت من مجتمع إلى أخر ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل المجتمع نفسه. إضافة إلى ما سبق فإن مجالات الإصلاح السياسي تتعدد وفقاً لتعدد مجالات النظام السياسي . ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى إصلاح القيادات و الثقافة السياسية ، وتغيير نمط توزيع القوة السياسية في المجتمع ، وتغيير السياسات ، و إصلاح المؤسسات السياسية [18] .

ومن ثم فإن مفهوم الإصلاح السياسي مفهوم مرن ، يمكن الحديث عنه في إطار أطر فكرية و مجتمعية مختلفة . وقد عرفت وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر " قضايا الإصلاح العربي – الرؤية و التنفيذ –". الذي انعقد في مكتبة الإسكندرية في الفترة من 12 – 14 مارس 2004 م.

عرفت الإصلاح السياسي على أنه " يقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات و المجتمع المدني ، ومؤسسات القطاع الخاص ، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية فدماً و في غير إبطاء و تردد ، وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية [19] .

[18] – تقرير التنمية الشاملة في مصر ، (القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1998م) .

[19] – الأهرام 15 . 3 . 2004م .

وفقاً لهذا التعريف فإن الإصلاح يمثل الخطوات الأولى في عملية التحول الديمقراطي ، ومن هنا كان الارتباط بين مفهومي التحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي الذي يخلق المناخ المناسب لعملية التحول الديمقراطي.

أما فيما يتعلق برؤية المؤسسات الحاكمة في الدول العربية للإصلاح السياسي ، حيث يصعب دراسة واقع الإصلاحات السياسية في النظم العربية دون استجلاء محورية دور المؤسسات الحاكمة ، حيث تشغل هذه الأخيرة مكانة الصادرة في النظم العربية ، بل ولعلنا لا نبالغ إذا ما ارتأينا أنها تمثل المتغير الأساسي في تحديد مسار الإصلاحات السياسية . وتعد المؤسسات الحاكمة التي تستند إلى تقاليد المخزن وإلى نخبة تقليدية وثيقة بها الفاعل الرئيسي في الحياة السياسية ، نظراً لاحتكارها معظم أوراق اللعبة السياسية . فالرئيس أو الملك أو الأمير يجسد كل منهم الزعامة الروحية والزمنية ، ونجحوا في الحفاظ على مواقعهم كحكام أعلى بين مختلف القوى السياسية التي ارتضت هذه المكانة ، بما عكس نوعاً من الإجماع الوطني حول العروش العربية من جانب مختلف القوى السياسية . ولعل مما يذكر أن المؤسسات الحاكمة ، رئاسية أو ملكية قد أضفت على التحولات الديمقراطية طابعاً خاصاً من خلال إدراكها لمفهوم الديمقراطية التي ارتأى فيها الحكام العرب ، عدم ضرورة الأخذ برأي الجميع وعدم إقتضائها العمل برأي الأغلبية التي قد تخطيء أحياناً ، وإنما يعني الاعتراف بصواب رأي الأقلية و تبني رأيها [20] .

[20] – محمد مصطفى القباح ، المسلسل الديمقراطي : الوقائع و الأفاق ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1987م ، ص 187 .

لذا ، عملت المؤسسات الحاكمة في الدول العربية على ضمان استمرارية هيمنة رؤيتها للإصلاح السياسي من خلال ممارسات سياسية ذات طابع تقليدي حرصت من خلالها على إثارة الفرقة بين مختلف القوى السياسية . وعلى هذا النحو انحصرت الحياة السياسية في الدول العربية في دائرة شبه مغلقة تضم كل من النخب والنخب المضادة لا تؤخذ فيها الجماهير بعين الاعتبار ، قبلت مختلف النخب السياسية قواعد اللعبة السياسية التي حسمت نتائجها لصالح فاعل أساسي يهيمن على الآخرين وهو المؤسسة الحاكمة في كل دولة . ولعل مما يلاحظ أن هذه النخب قد اتسمت دوماً بولائها شبه المطلق للحكام ، التي شكلت إلى حد كبير عالماً مغلقاً يستند إلى صلات المصاهرة ، وأن ظهر إلى جانبها نخب بيروقراطية لم تلجأ بدورها إلى المطالبة بالإصلاح وحرصت بالأساس على استمرار النظام السياسي .

ولكن في إطار التحولات الاجتماعية التي شهدها العالم العربي ، والتي أفرزت مجموعة جديدة من القيم، كان لا بد من التساؤل حول دور هذه النخبة التقليدية في قبول وأقع الإصلاحات السياسية في النظم العربية خاصة ، وأنها تتحرك ضمن ثقافة سياسية تقليدية ترجح الإنتماءات التقليدية على التوجهات الحديثة [21] .

هنا تجدر الإشارة إلى أن دور هذه النخب ، اَخذ في التراجع نسبياً نتيجة لزيادة معدلات التحضر وظهور بواكير لبنى وشرائح جديدة ذات ثقافة سياسية داخل الحقل السياسي ، تبتعد عن الموروث الذي تتمسك به النخب السياسية التقليدية . بحيث يمكن

[21] – نور الدين أفاية ، تحولات ومفارقات في المجتمع المغربي ، مجلة نوافذ ، عدد 3 ، 1999م ، ص 7 .

القول إن النظم العربية تشهد تراجعاً متزايداً في الثقافة التقليدية مع بروز نخب شابة تنافس النخب التقليدية رافعة شعار التجديد [22] .

في إطار التحولات العالمية المرتبطة بالفكر العولمي ، لقد أخذت النخب العربية في إطار هذا السياق تطالب بمزيد من الإصلاحات الديمقراطية مع إبقائها على مؤسسة الحكم ، بيد أنه باستحضار السلوك السياسي لهذه النخب في ظل ممارسات النظم العربية التقليدية يصعب الإقرار بدور فاعل في عمليات الإصلاح نظراً لتعدد معوقات عملية التحول نحو الديمقراطية ، وهو ما يعني إلى حد كبير عدم قدرة هذه النخب على تفعيل هذا الانتقال الذي مازالت تستاثر المؤسسة الحاكمة بألياته . بيد أن هذا الواقع لا ينفي أهمية النخب الصاعدة من الشباب في الدول العربية ، خاصة تلك الفئة من الشباب التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى . وعلى الصعيد نفسه نلاحظ أن النظام السياسي مازال يتحكم في مفاصل الدولة ومصادر الثروة ، بحيث يلجأ إلى توزيعها على حلفائه في الداخل والخارج [23] .

ثانياً : خصائص النظم السياسية العربية :

تشترك النظم السياسية كافة سواء كانت بدائية أو متطورة بعدد من الخصائص التي يمكن إبرازها في الآتي[24] :

---

[22] – عبدالله ساعف ، النخب و إشكالية الإصلاح ، مطبعة النجاح الجديد ، الدار البيضاء ، 1996 م ، ص 62 .

[23] – واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي ، دراسات في الملتقى الفكري للمجلس الإستشاري العربي القاهرة ،3-4-2014 . أخبار الخليج AAKnews . com ، ص 2 .

[24] – عطا محمد صالح وأخر ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، جزء الأول ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1988م ، ص 30 – 31 .

1 – عالمية البنية السياسية :

إن اي موقف تواجه به النظم السياسية ، سواء كان داخلياً أو خارجياً لا بد وأن يستنهض رد فعل وذلك بوجود بنية تتضمن جميع وظائف النظام السياسي .

2 – عالمية الوظائف السياسية :

تشترك النظم السياسية جميعاً بمجموعة من الوظائف تقوم بأدائها ، غير أن هذا الأداء يختلف من نظام لآخر. مثل وظيفة تجميع وبلورة المصالح توجد في كافة النظم السياسية ، إلا أن أداء التجميع والبلورة غير متشابهة فيما بين النظم السياسية .

3 – تعدد وظائف البنى السياسية :

نجد في النظم السياسية المتطورة تعدد الوظائف التي يقوم بها كل من أبنيتها المتخصصة ، لأن عملية التأثير تستدعي وجود وظائف متعددة و متشابكة ، وإلا لما كان لأي منها القدرة على التأثير على غيره .

4 – الثنائية الثقافية للنظام السياسي :

إن عملية تحديد مدى تقليدية أو حداثة النظام تتم من خلال معرفة أي من السمات يسيطر ويتغلب على مجمل النظام ، وبالتالي يمكن وصف النظام بالتقليدية أو الحداثة تبعاً للعناصر الغالبة فيه . ودون الدخول في التمييز بين كل من النظام السياسي ونظام الحكم ، إذ أعتبر كلا منهما بديلاً عن الآخر ومرادفاً له ، بسبب طبيعة الموضوعات فكل من موضوعات النظم السياسية ونظم الحكم كانت تنحصر أساساً في دراسة الجانب العضوي أو الشكلي للسلطة دون الاهتمام بأهداف السلطة و المجالات

التي تمارس فيها ، فهي تهتم بدراسة شكل الدولة وشكل الحكومة ووسائل إسناد السلطة والوظائف التي تقوم بها .

وبالرغم من تعدد وتباين أنظمة الحكم في الدول العربية ما بين نظم حمهورية ونظم ملكية ، ونظم تعددية ونظم الحزب الواحد ونظم لا تسمح بوجود أحزاب سياسية ، إلا أن هناك عدداً من السمات المشتركة بين أنظمة الحكم في البلدان العربية ، لعل أهم هذه السمات مايلي :

1 – تشهد العديد من المجتمعات العربية جملة من التشوهات والاختلالات السياسية والاجتماعية ، التي تشكل مظهراً للخلل السائد . ويتمثل هذا في تأكيد الهيئة الحاكمة على استمرار التركيبة التقليدية سواء القبلية أو المذهبية لإبقاء حالة الصراع و التنافس قائمة ، ولعب دور الوسيط وإيجاد التوازن كمعادلة للاستمرار في الحكم . إذ يهيمن الحاكم وبطريقة أبوية يتصرف كأنه والد للجميع ، ويمكنه ذلك من حل الصعوبات والأزمات والمشاكل عبر مجالسه الخاصة بدلاً من المؤسسات الرسمية ، وهذا البعد الشخصاني في الحكم يضعف دور المؤسسات والمؤسستية ، ويزيد من درجة السلطوية في الحكم .

2 – عدم رسوخ مفهوم الدولة في الكثير من البلاد العربية ، فعلى حين أن مفهوم الدولة الحديثة يقوم على المؤسسات ، فإن هذا المفهوم يكاد يغيب في الأنظمة العربية ، فألولاء في الغالبية العظمى من البلاد العربية هو للعشيرة أو للقبيلة أو الطائفة ، ثم يأتي بعد ذلك الولاء للدولة مما أدى إلى تركيز السلطة في يد رئيس الدولة ، وإنتفاء مبدأ الفصل بين السلطات ورجحان كفة السلطة التنفيذية ويؤدي ذلك إلى إختفاء مبدأ

تداول السلطة والتشبث بها أمر حياة أو موت . ومن مظاهر الخلل الاستمرار في منع القوى السياسية والتيارات المختلفة من تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية التي من الممكن أن تلعب دوراً ريادياً في عملية التحول نحو الديمقراطية وعمليات تداول السلطة، كركن أصيل من أركان الديمقراطية والتطور والتحديث والتنمية السياسية ، ونرى أن هذه التيارات معترف بها ولها دور في الحياة العامة والسياسية ، فهي تشكل حالة سائدة منذ زمن كما هو الحال في دولة لبنان والكويت والبحرين وبعض الدول العربية الأخرى [25] .

3 – غياب التعددية السياسية ، فالنموذج الغالب في الدول العربية هو سيادة الرأي الواحد ، والفكر الواحد ، والقائد الواحد . والدول العربية يمكن تصنيفها اعتماداً على مؤشر التعددية السياسية إلى دول تأخذ بنظام تعدد حزبي شكلي ، وينتهي بها الأمر في الأغلب الأعم إلى وجود حزب كبير هو الحزب الذي تسانده السلطة [26] . وإلى جانبه أحزاب غير مؤثرة ولا فعالة ، كما هو الحال في " مصر " . وهناك دول تأخذ بفكرة الحزب الواحد القائم " سوريا " ، كما أن هناك دول ترفض الأحزاب السياسية كما هو الحال في ليبيا قبل 17 فبراير 2011 م ، وفي السعودية [27] . ومن حين لآخر هناك ارتفاع في حالة التأزم والمناكفة بين تلك التيارات السياسية وأنظمة الحكم ، كما

---

[25] – عبدالرحمن النعيمي ، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار دول الخليج العربي ، منتدى التنمية ، البحرين ، 14 – 16 يناير 2004 ، ص ص 4 –5 .

[26] – ثناء فؤاد عبدالله ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001م ، ص ص 182 –184 .

[27] – عبدالإله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2001 م ص ص 20 – 25.

هو الحال في البحرين والكويت مثالاً لحالة التأزم التي تصل احياناً لدرجة التصادم . مع ملاحظة عدم فعالية مؤسسات المجتمع المدني وضعفها وأحياناً غيابها . والمعروف أن هناك أهمية كبرى لمؤسسات المجتمع المختلفة في عملية التحول الديمقراطية . وإذا نظرنا إلى سقف الحريات الصحافية فهو متباين ومختلف من دولة ألى أخرى . إذ هناك هامش للحرية الصحافية ، ولكن معظم مؤسسات الإعلام محتكرة ومملوكة للسلطة السياسية . والدول العربية على اختلافها تشيع فيها ثقافة الخضوع ، ويتسم صنع القرار فيها بالسلطوية ويتم حرمان القوى السياسية من حقها في التمثيل السياسي ، وتتسم العملية السياسية بالطابع الشخصي ، فهي في أغلبها نظم أبوية تعتمد على شخص الزعيم الفرد والدائرة الضيقة المحيطة به من المقربين والاتباع ، مما يعني انخفاض كفاءة العملية السياسية [28] .

4 – تعاني الدول العربية على اختلافها من أزمة شرعية ، وجوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من الجماهير لحق الحاكم في أن يحكم " على أساس الرضا القبول " ، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة . وفقاً " لماكس ويبر " فإن الشرعية يمكن أن تستمد من ثلاثة مصادر رئيسية :

السلطة البطولية " الكاريزما " الملهمة ، والسلطة التقليدية " وفقاً للمكانة " ، والسلطة القانونية " المؤسساتية " .ومن أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي الكفاءة والفاعلية في إدارة شئون المجتمع وفي تحقيق أهدافه ، بما يدعم شرعية النظام ويؤدي إلى تحقيق النظام السياسي والاجتماعي . والنظم العربية سواء كانت ملكية أو جمهورية

[28] – يحي الجمل ، أنظمة الحكم في الوطن العربي : في مجموعة مؤلفين ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987م ، ص ص 355 – 370 .

تعاني من أزمة شرعية ، فإنها مازالت تضيق دائرة المشاركة السياسية وتطوق أية محاولة لتسيس الجماهير . وقد واجهت شرعية هذه النظم العديد من الأزمات حاولت مواجهتها باستخدام وسائل القمع ، أو تضخيم المنجزات ، أو إثارة الخوف من وصول للسلطة او افتعال الأزمات الخارجية [29] .

5 – عجز المعارضة العربية عن أن تكون البديل التاريخي للسلطة القائمة . فالمجال السياسي مجال ناىذ للمعارضة لايقدم لها أية إمكانية حقيقية للاشتغال بالسياسة . بالرغم من أن المعارضة تلعب دوراً هاماً في صون الحياة السياسية من الإضطرابات ومدها بأسباب الاستقرار ، فهي قوى توازن ضرورية تقوم بالتمثيل السياسي للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة . وفي نفس الوقت غياب التأسيس المؤسسي في هذه الدول ، ونتيجة لغياب هذه التشريعات تكثر المطالبة بالدساتير ، وقوانين الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وقوانين إنشاء وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني وقوانين الحريات العامة ، ويلاحظ أيضاً كذلك غياب وتدني مستوى المشاركة السياسية في هذه المجتماعات [30] . ولا تتمثل أزمة المعارضة في الدول العربية في وجود قيود عليها من جانب السلطة السياسية القائمة فقط ، ولكن أيضاً عدم وجود مشروع سياسي تستند إليه . وكذلك في إخفاقها السياسي وعدم ديمقراطية التنظيمات الداخلية لها . وفقدانها لاستقلاليتها وتبعيتها للنظام السياسي القائم ، بل وتبعيتها للخارج في بعض الأحيان ، كما هو الحال في السودان وليبيا والعراق ، حيث تأخذ شرعيتها من علاقتها مع طرف خارجي . وفي هذا الإطار فإن النظم السياسية العربية التي تأخذ ببعض الديمقراطية

[29] – ثناء فؤاد عبدالله ، مرجع سابق ، 184 .

[30] – عبدالحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 5 .

عندما تسمح لبعض القوى السياسية بتكوين الأحزاب والحركات السياسية تكون حريصة على مايلي : [31] .

أ – أن لا تشكل قوى المعارضة أغلبية حتى لو أضطرت إلى تزوير الانتخابات .

ب – في حالة تشكيل المعارضة أغلبية في البرلمان تقدم النخبة الحاكمة الضمانات الدستورية بعدم إقرار مسئولية الحكومة أمام البرلمان ، وعدم الإلتزام بتكليف حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة .

ثالثاً : المحددات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي :

من أهم المحددات المؤثر على عملية التحول الديمقراطي ، على اعتبار أنه لا يوجد إتفاق بين الدراسات المعاصرة على عوامل داخلية أو خارجية محددة يمكن أن يؤدي إلى بدء عملية التحول الديمقراطي. وقد يرجع ذلك إلى تباين واختلاف طبيعة النظم غير الديمقراطية والتي يمكن أن تخضع لعملية التحول الديمقراطي . حيث تم التمييز بين عدة أنماط من النظم غير الديمقراطية وذلك على النحو التالي [32] :

1 – نظم سلطوية تتسم بمحدودية التعددية السياسية وغياب الأيديولوجية والتعبئة .

2 – نظم شمولية تتسم بسيطرة حزب واحد على الحياة السياسية في ظل إيديولوجية موجهة ودرجة عالية من التعبئة .

---

[31] – خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية في المشرق العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999م ، ص 343 .

[32] - Juan J . Line and Alfred Stepan , Problems of Democratic Transition and Consolidations . Southern Europe , South America and post communist Europe , Baltemore The Joun Hopkins University press ,1996 .p . 74 .

3 – نظم مابعد الشمولية Post Totalitarianism وهي مجموعة النظم التي تقع ما بين الشمولية والديمقراطية . وإن كانت تختلف عن السلطوية حيث تتسم بوجود تعددية اقتصادية واجتماعية محدودة ، **بينما** لا توجد تعددية سياسية لأن الحزب الواحد مازال يحتكر السلطة ، كما يتسم بوجود درجة من التعبئة ووجود أيديولوجية مازالت تمثل جزءاً من الحقيقة الاجتماعية .

4 – نظم سلطانية Sultanism حيث يختفي حكم القانون ، وتنخفض درجة المؤسسية . ويوجد مجتمع مدني مخترق من جانب النظام ، ويتداخل العام والخاص ، وتختفي التعددية السياسية [33] .

في إطار الإختلاف والتباين بين النظم غير الديمقراطية تختلف المحددات والعوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في هذه النظم . إضافة إلى ما سبق فإن عملية التحول الديمقراطي تمر بمراحل متعددة ، كل مرحلة من هذه المراحل تبرز خلالها أهمية بعض المحددات دون غيرها .

بالنسبة لمرحلة التحول الديمقراطي Transition يمكن القول أن بدء هذه المرحلة يتحكم فيه مجموعتين من المحددات داخلية و خارجية .

أ – المحددات الداخلية :

تشمل المحددات الداخلية التي تدفع لبدء عملية التحول الديمقراطي مايلي :

1 – تفكك سيطرة النظم السلطوية [34] :

---

[33] – خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية ، مرجع سابق ، ص 343 .

[34] – عبدالله يعقوب بشارة ، العولمة وسيادة الدولة : في كتاب العولمة وأثرها في المجتمع و الدولة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، الإمارات ، 2001، ص 81 .

من الأسباب الرئيسية الداعية للتحول نحو الديمقراطية هو تفكك الدولة السلطوية بسبب ارتفاع التكلفة الاقتصادية على الدول العربية . بمعنى أن بدء عملية التحول الديمقراطي مرتبطة بتفكك وتأكل سيطرة النظم السلطوية ، وقد يرجع ذلك إلى إدراك النظام السلطوي أنه لم يعد هناك سبب لوجوده ، وقد يرتبط ذلك بفقده شرعيته ، بسبب ما تعانيه كثير من الدول العربية عجزاً في ميزانياتها . وقد يصاحب ذلك أيضاً ضغوط خارجية على النظام لإحداث عملية التحول [35] . ونتيجة لذلك ترهل القطاع العام ، بحيث أصبح هناك تضخم وظيفي يستنزف معظم دخل الدولة ، مما دفع العديد من الدول العربية إلى تقليص عمل الموظفين في القطاع العام . كما هو الحال في ليبيا ومصر والبحرين والكويت ، ووقف توظيف المواطنين في القطاع العام إلا في حالة التخصصات النادرة ، لهذا اتجهت العديد من الدول العربية إلى تخصيص القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص ، و الهدف من هذه السياسة هو تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على الدولة .

كما تواجه العديد من الدول العربية إزدياداً في البطالة بين المواطنين بسبب ارتفاع أعداد الخرجين من المواطنين الباحثين عن عمل ، ووجدت حكومات عربية نفسها في مواجهة أزمة جديدة ، فهي من جهة لا تستطيع توظيف العمالة الوطنية في القطاع العام بسبب التضخم الوظيفي ، كما أنها لا تستطيع فرض توظيف المواطنين على

[35] - Adam Prezeworsk , Some problems in the study of the Transition Democracy , in Gullermo O, Donnel et al ., op . cit , p.p 50 -51 .

القطاع الخاص من جهة أخرى ، لأن القطاع الخاص غير راضٍ عن مخرجات التعليم في تلك الدول [36] .

ومن المفارقات الغريبة هو أن تعاني العمالة الوطنية في الدول العربية من البطالة في الوقت الذي تزداد فيه أعداد العمالة الأجنبية ، حتى وصلت أعدادها في عام 1999م إلى أكثر من 8 ملايين عامل يحولون للخارج ما يزيد عن 4 مليار دولار سنوياً في دول الخليج [37] . كما أظهرت بيانات رسمية حديثة أن أكثر من ثلثي العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي 69.3% حتى تهاية العام 2016م هي عمالة أجنبية وافدة ، حيث بلغ عددها في نفس العام إلى 13.86 مليون عامل وافد [38] .

وفي هذا الإطار تبرز معارضة قوية يكون على النظام أن يتعامل معها ، وقد يقوم النظام السلطوي – بشكل طوعي – بترك الحياة السياسية بالاتفاق مع قوى المعارضة وبعض المؤسسات المؤيدة لها . وفي هذا الإطار تؤدي الانتخابات دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي حيث تمثل وسيلة للتخلص من النظام السلطوي . وفي حالة رفض الحكام السلطويين ترك الحياة السياسية طوعاً ، فقد يتم استبعادهم قصراً ، أو إلقاء القبض عليهم .

---

[36] – أحمد السيد تركي ، الرفاهية في الخليج : إنجازات اجتماعية و تحديات أكبر ، إسلام أون لاين WWW. Islamonline .

[37] – المرجع السابق .

[38] – الجزيرة دوت نت . . ebusiness, https ://www.aljazeera. net

وأهم ما يشار إليه في هذا الإطار أن بدء عملية التحول الديمقراطي قد تواجه تعويقاً من جانب النظام السابق أو أنصاره ، كما هو الحال في العديد من الدول العربي " دول ما يسمى بالربيع العربي " .

2 – الثقافة السياسية :

تشير الدراسات المعاصرة إلى أن الثقافة السياسية سمة لجزء الثقافة الكلية للمجتمع ، تتفاعل معها ، وتتأثر بها ، نتيجة للتداخل بينهما ، وهي تعكس المناخ الذي تعمل من خلاله النظم السياسية ، فهي تقوم بدور حاسم في تحديد إتجاه وسرعة عملية التحول الديمقراطي ، ويختلف تأثير العامل الثقافي من مرحلة إلى أخرى في إطار عملية التحول الديمقراطي ، ففي بداية عملية التحول تكون "الثقافة " أقل أهمية وأكثر تكيفاً ، ثم تبرز أهمية العامل الثقافي مرة أخرى مع إقامة مؤسسات ديمقراطية ، حيث يجب أن يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات ويديرونها اعتماداً على مجموعة قيم ثقافية ديمقراطية [39] .

وفي هذا الإطار يشير فرانسس فوكوياما إلى أنه على المرء أن يتعلم قيماً ديمقراطية جديدة ، كأن يصبح مشاركاً وعقلانياً وعلمانياً ومتحمساً ومتسامحاً . والديمقراطية لا تنشأ في دولة تكون فيها النزعة العرقية مبالغاً فيها لدى أفراد الجماعات المكونة لهذه الدولة ، بحيث يفتقرون إلى الإحساس بالأمة الواحدة ، وإلى قبول الاعتراف بحقوق الآخرين ، فالإحساس القوى بالوحدة الوطنية ضرورة لبزوغ فجر ديمقراطية مستقرة

[39] – Lucian W. pye & Verba Sidney, Political culture and political development . New Jersey, Princetion University press,1965,p. 7

[40] . كما يشير " فوكوياما " إلى أن الدين إذا ما انطوى على قيم مضادة للتسامح والمساواة ، فإن ذلك يمثل معوقاً لتحقيق الديمقراطية ، كما أن من الصعب ظهور ديمقراطية مستقرة تتصل بوجود بنية اجتماعية تتمتع بدرجة عالية من اللامساواة ، حيث يجب ان يقوم المجتمع بإنشاء مجتمع مدني سليم يمارس فيه الأفراد " فن الترابط " [41] .

وفي الإطار يشير أيضاً ، إلى التعليم على اعتبار أنه يهدف إلى تحرير الأفراد من التعصب والأشكال التقليدية للسلطة ، ومن الصعب تصور نجاح الديمقراطية في مجتمع معظم أفراده من الأميين غير القادرين على الاستفادة من المعلومات المتوفرة عن الخيارات المفتوحة أمامهم ، وإن كان من غير الصائب القول بأن التعليم يؤدي بالضرورة إلى الإيمان بالمباديء الديمقراطية [42] .

3 – النمو الاقتصادي :

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول طبيعة العلاقة بين الديمقراطية وبين التنمية الاقتصادية ، فعلى حين يفترض بعض الباحثين أن النمو الاقتصادي يقود إلى تعبئة اجتماعية ، تقود بدورها إلى تعبئة سياسية مما يؤدي إلى تحول النظام إلى الديمقراطية ، ويرى البعض الآخر ، أنه لا يوجد علاقة وثيقة مباشرة بين التنمية والديمقراطية ، فبعض النظم السلطوية والشمولية حققت درجة نمو سريع مثل الحكومات

---

[40] – فرانسس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة ، حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993م ، ص113 – 190 .

[41] – المرجع السابق ، ص 108 – 109 .

[42] – المرجع السابق ، ص 25–27 .

الشيوعية في النصف الأول من القرن العشرين ، والنمور الأسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين . كما أن أولى الثورات الديمقراطية الكبرى – وهما الثورتان الأمريكية والفرنسية – قامتا وقت بزوغ فجر الثورة الصناعية في إنجلترا ، وقبل تحديث الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية [43] .

4 – تجديد العقل العربي :

يمثل تجديد العقل العربي المفتاح الرئيسي لتحقيق الوعي بالذات والوعي بالآخر . كما أن النهضات الحقيقية في حياة الأمم لا تبدأ إلا بثورة معرفية علمية موجهة قبل كل شيء إلى فهم الذات الجماعية للأمة وإعادة اكتشافها . كذلك الخصوصية العربية تشير إلى خصوصيات موقعها و موضعها في المكان وخصوصية تجربتها في الزمان [44] . فالصورة العملية تكشف عن أزمة سياسية عامة تطال المجموع العربي ومختلف أطرافه رسمية وشعبية ، حيث يمتد وضع الأزمة ليشمل الدولة والسلطة والمعارضة والحركات الشعبية والأحزاب سواء من حيث الوعي السياسي أو الأداء السياسي [45] . فالفكر العربي مازال مثقلاً بالتصورات الظنية والأوهام والأمنيات ، ومفتقرة إلى التأسيس المعرفي البحثي ، فيما يتعلق بمعرفة الذات والآخر والعالم المحيط والعصر المتغير ، والخطاب الفكري العربي لم يتجاوز بعد بشكل حاسم المقولات العاطفية الوجدانية

---

[43] – Hoe and Alexander C . Tan , Democracy and Economic Growth A Cousal Analysis , comparative Politics , vol .32 ,No . 4 . 2001 .p. 463 .

[44] – محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 ،ص9–8 .

[45] – المرجع السابق ، ص 32 .

المرتبطة باللغة والتاريخ والمصير إلى المقولات العقلية ذات العلاقة بالهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدولية .

أبعاد التخلف البنيوي الشامل في الواقع العربي والتي يمكن إيجازها في الآتي [46] :

البعد الأول : التخلف المجتمعي والسياسي :

حيث يرتبط هذا البعد بجمود البنى الاجتماعية التقليدية ، من قبائل أو عشائر وطوائف وقرى وأرياف وبوادي . لذلك يجب تذويب هذه البنى في إطار المجتمع المدني الوطني ، بوسائل عديدة منها وسائل التنمية الشاملة والمشاركة السياسية والنهوض الثقافي والحضاري الجاد ، حتى تصبح هذه البنى مؤهلة للمشاركة في عملية التحول نحو الديمقراطية .

البعد الثاني : التخلف العقلي والعلمي :

فالعقل الجمعي للمجتماعات العربية ولدى كثير من نخبها المثقفة يتسم بالجمود والتخلف نتيجة لقرون طويلة من التجمد الثقافي والفكري . الثقافة بطبيعتها مثل فضاء السماء ، كلما تصاعد فيها الإنسان كلما اتسع الأفق ، وزادت مساحة المجهول ، وقلت مساحة المعلوم . والثقافة في حقيقتها شعلة نور تضيء عقل الإنسان فتنير عوالمه ، ويزداد شغفه للمعرفة ، وتتسع مجالات اهتمامه ، فيصير أكثر عطشاً للتعلم ، وأشد شوقاً للاطلاع ، وأكثر توقاً لمعرفة المزيد . ومن يتابع الواقع العربي يجد أن هناك قوى عديدة تسعى بكل طاقتها لمنع تدفقات الثقافة ، ووقف النمو الثقافي للفرد وللمجتمع ،

[46] – محمد جابر الأنصاري ، تحليل الواقع العربي ، من منظور المشروع الحضاري : في مجموعة مؤلفين ، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001م ، ص ص 323– وما بعدها .

وذلك من أجل الوصول إلى حالة وسيطة بين الجهل والعلم ، يكون فيها الإنسان نصف جاهل ونصف عالم ، يجمع النقيصتين معاً ، فيكون فيه انغلاق الجاهل الذي يظن أنه عالم ، ورسوخ قناعة العالم الذي لا يعترف بجهله . وبهذا تلجأ لنشر الثقافة الشعبوية ودعم روادها ، وعرقلة تطور ونمو الثقافة الراقية ، وذلك من أجل حالة واسعة من الجهل المركب عند جماهير غفيرة تكون مستعدة للموت دفاعاً عنه ، الذي هو إدراك للواقع على عكس حقيقته مع اقتناع كامل أنها حقيقة . من هنا تتحول الجماهير إلى قطعان تسير خلف الرأعي ، ساهم خلالها الاستبداد في إنتاج وإعادة إنتاج كائن يستخدم ذاكراته الناقلة ولا يستخدم عقله الناقد .

البعد الثالث : غياب الأخلاق والقيم المدنية :

فهناك أزمة أخلاقية في الحياة العربية ، وهي أزمة عملية وواقعية تطال العلاقات داخل المجتمع العربي بين مختلف الفئات والقوى . وفي هذا الإطار يشير أحد الباحثين إلى أن الأخلاق المؤسسة على حساب الضمبر ورقابته ، هي الأخلاق التي نفتقدها اليوم في حياتنا العربية السياسية منها والاجتماعية العامة . والفساد الإداري والمالي والمستشري في البلاد العربية ، وإن كانت له أسبابه المباشرة المتعلقة به في طبيعة النظم الحكومية ، فإن مرجعه النهائي إلى انعدام حساب الضمير ورقابته ، قبل أي رقابة أخرى[47] .

ويرتبط بغياب الأخلاق غياب قيم السلوك المدني ، والمقصود بها التزام الأفراد بأداب التعامل العام مثل احترام أنظمة المرور – الوقوف في طوابير هادئة – المحافظة على

[47] – المرجع السابق ، ص 434 .

النظافة – المحافظة على الممتلكات العامة . فالإلتزام بالسلوك المدني الرفيع يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتنمية القوى ، ويسهل انتظام الأفراد في مجموعات عمل لتحقيق أهداف مشتركة [48] . إن الفكر العربي المعاصر مطالب بنقد المجتمع ونقد العقل السياسي ، إنه بدون ممارسة هذه الأنواع من النقد بروح علمية ، سيبقى كل حديث عن التحول نحو الديمقراطية والتقدم والتنمية المستدامة في العالم العربي حديث أمال وأحلام [49] .

ومن ناحية أخرى يمكن القول ، أن تجديد العقل السياسي العربي لن يتحقق إلا بما يلي :

1 – تحويل العلاقات العصبية والقبلية إلى تنظيم مدني سياسي ، اجتماعي ، أحزاب ، نقابات ، جمعيات حرة ، مؤسسات دستورية ، أي بناء مجتمع فيه تمايز بين الدولة وأجهزتها من ناحية ، والمجتمع المدني من ناحية أخرى مما يفتح الباب لمجال سياسي حقيقي ، تمارس فيه السياسة . ولن يتم ذلك إلا عبر تطور عام اقتصادي واجتماعي وسياسي .

2 – تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي ، وتحويل العقلية الريعية التي ترى أن العائد والمكسب هو حظ أو صدفة ، إلى عقلية إنتاجية ترى أن العائد والمكسب هو نتيجة لعمل إنساني منظم وجزاء على الجهد أو مقابل تحمل المخاطر .

---

[48] – المرجع السابق ، ص 434 .

[49] – محمد جابر الجابري ، العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992م ص ص 373.

3 – إفساح المجال لحرية التفكير والاختلاف ، وذلك بدلاً من التعصب ، والتحرر من كافة القيود ومن سلطة الجماعة المغلقة سواء كانت حزبية أو أثنية ، حتى يمكننا من التعامل بعقل اجتهادي نقدي .

وهكذا فإن تجديد محددات العقل السياسي عند المفكرين والمثقفين والمسئولين السياسيين [50] . ولعل التجديد الثقافي يعد أحد أهم مداخل العقل العربي . والمقصود " بالتجديد الثقافي " استيعاب مصادر الفكر المعاصر ، فمنجزات الحضارة الغربية المعاصرة هي ملك للبشرية جمعاء ، ولابد من استيعابها والعمل على تجاوزها حتى يمكن الاندماج في العصر ، ويتطلب ذلك ثورة العربي الثلاث الرئيسية السابقة ، هي أمر ضروري للارتفاع إلى المستوى الذي يستجيب لمتطلبات التحول نحو الديمقراطية والتقدم في الوقت المعاصر [51] . على أنه لا مهرب للدول العربية من خوض معركة تجديد العقلية السائدة وتجاوزها ، وإعطاء دفعات قوية للروح الخلاقة والإبداعية في مجال التربية والتعليم والتقنية .

5 – إصلاح بنية الدولة ونظام الحكم :

تتسم معظم الدول العربية بمركزية سلطوية مفرطة ، فالتسلطية عنصر أصيل في المجتمعات العربية ، فهي أسلوب للحكم ، ومنهج حياء ، وطريقة مسيطرة في التفكير ، فهي مرتبطة بعوامل تاريخية ، ولا تتبع نمطاً واحداً ، وإنما لها نماذج فرعية تتضمن درجات متفاوتة من التسلطية . والهدف من ذلك هو محاولة إرضاء المواطنين دون أن

---

[50] – برهان غليون ، المحنة العربية ، الدولة ضد الأمة ، بيروت ، مركز ، دراسات الوحدة العربية ، 1993 ، ص 274 .

[51] – المرجع السابق ، ص 374 .

يغير ذلك من احتكار النخبة الحاكمة الفعال لمصادر الثروة والقوة [52] . فالنخب الحاكمة تعتقد أنها ليست في حاجة إلى تأييد شعبي للاستمرار في الحكم . مما دفعها للمبالغة في تجاهل الأسس والمعايير الدولية التي لا تقوم من دونها حياة سياسية واجتماعية سليمة ومنتجة [53] . وبشكل عام يمكن القول ، أن النظم العربية كساحة للتفاعلات السياسية تتخذ ثلاثة أشكال رئيسية ، وهي كالتالي [54] :

أ – نظم سياسية لا يوجد فيها أي مجال لمعارضة سياسية ، وهي نظم شمولية و تسلطية تتفشى فيها علاقات القمع .

ب – نظم سياسية تقليدية ، وإن كان بها مظاهر حداثة في البنى الاقتصادية والخدماتية ، تنعدم فيها المعارضة بالمعنى العصري . مثل الكويت والبحرين .

ج – نظم تتسم ببعض مظاهر الحداثة السياسية مثل العمل بدستور ، أو وجود برلمان منتخب أو وجود تعددية حزبية أو توفر قدر من الحريات العامة ، ولكن الغالب على هذه المؤسسات أنها شكلية ولا وظيفة لها ، إلا إضفاء طابع حداثي وديمقراطي على النظام . مثل مصر والمغرب .

ب – المحددات الخارجية :

أن العامل الخارجي يأتي تأثيره لاحقاً على العوامل الداخلية ، ويتضح ذلك في جانبين رئيسيين :

---

[52] – خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية في المشرق العربي ، مرجع سابق ، ص 342 .

[53] – المرجع السابق ، ص 343 .

[54] – عبدالإله بلقزيز ، المعارضة والسلطة ، مرجع سابق ، 24– 25 .

الأول : ظاهرة العدوى والإنتشار :

ففي ظل الثورة التكنولوجية أصبح من الصعب السيطرة على تدفق المعلومات ، ونجاح الديمقراطية في دولة ، يشجع دولاً أخرى على عملية التحول الديمقراطي [55] ، بمعنى أن عملية التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع بقية الدول إلى إحداث تحول ديمقراطي في أنظمتها السياسية ، فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد كلما تدحرجت ، ولقد ظهر أثر النماذج الناجحة في تجربة التحول الديمقراطي عام 1990م في دولة بلغاريا – ودولة رومانيا – ودولة المانيا ، وفي عام 2010–2011 م ظهرت في دول كل من وهي على التوالي تونس ومصر وليبيا . لقد لعبت ثورة التكنولوجيا وسهولة الإتصال ومنظمات حقوق الانسان والرأي العام العالمي والتقارب الجغرافي والتشابه الثقافي دور في انتقال عملية التحول الديمقراطي من دولة لأخرى .

الثاني : البيئة الدولية :

تهتم البيئة الدولية بعملية التحول الديمقراطي ، وفي هذا الإطار شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في انظمة الحكم الشمولية والتسلطية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق ، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي . إلى جانب بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال المساعدات والمنح الدولية . هذا التحول نحو الديمقراطية ، أدي إلى تدعيم الإتجاه نحو التغيير والإصلاح لدي النظم الاستبدادية والتسلطية في مختلف بلدان العالم الثالث ومنها الدول العربي .

[55] – فرانسس فوكوياما ، مرجع سابق ، ص 128 .

هذه هي أهم المحددات التي تؤثر على البدء في عملية التحول الديمقراطي . والبدء في مرحلة تعزيز الديمقراطية ، حيث يبرز عدد أخر من المحددات يؤدي دوراً هاماً في نجاح عملية تعزيز الديمقراطية . وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ثلاثة محددات رئيسية ، وهي كالتالي :

1 – المجتمع المدني :

يعرف البعض المجتمع المدني على أنه المساحة التي تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق مباشرة بالربح او الصراع على السلطة السياسية أو السيطرة على السلطة التنفيذية ، وهو ما يعني أن المجتمع المدني ينشط ويتطور طبقاً لمنطق وديناميكية تختلف جذرياً عن تلك التي تتحكم في السوق أو تلك التي تتعلق بالممارسة المباشرة للسلطة السياسية . فالأمر المؤكد هو أن المجتمع المدني يمثل ما هو أكثر من مجرد " عامل " من عوامل التأثير ، فهو يمثل الإطار الهيكلي Structural frame work الذي تتحرك بين جنباته أي نخبة سياسية ، ففيه تتشكل القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في إنجاز التطور الديمقراطي ، أو تلك التي ليس لها رغبة في تحقيق هذا التطور ، وفيه تستقر ثقافة المجتمع التي قد تعين المسيرة الديمقراطية أو تعرقلها ، ولعل من المهم هنا التأكيد على ما أبرزه عدد من الباحثين من أن الانتخابات في حد ذاتها قد تستبدل نظاماً سلطوياً بأخر أشد سلطوية منه . لذا ،

فالأهم من العملية الديمقراطية هو توفر الأسباب الهيكلية والبنيوية لوجودها ، وهي هنا المجتمع المدني وما يرتبط به من شروط تنظيمية وثقافية [56].

وللمجتمع المدني معنيان لدى هؤلاء الباحثين ، معنى واسع تكاد فيه حدود المجتمع المدني أن تتفق مع حدود المجتمع ككل بمختلف مكوناته " فيما عدا السلطة السياسية ، ومعنى أخر يُعرف بمقتضاه المجتمع المدني على أنه نظام من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتياً ، المستقلة نسبياً عن السلطات العامة والوحدات الإنتاجية الخاصة القادرات على إتخاذ مبادرات جماعية دفاعاً عن مصالحها ، والساعية إلى التعامل مع المؤسسات العامة والوحدات الخاصة وفقاً لقواعد وقوانين " مدنية " تقوم على الإحترام المتبادل بين الطرفين ، ومن أمثلة هذه التنظيمات الأحزاب السياسية ، النقابات ، إتحادات العمال ، والمنظمات غير الحكومية [57] .

وفي هذا الإطار يؤدي المجتمع المدني دوراً محورياً في دعم الديمقراطية من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة ، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها ، كما أنه يمثل كيان وسيط يقف بين الدولة والمجال الخاص ويقيد سلطتها . كما أن اختلاف قوة المجتمع المدني من دولة إلى أخرى ، حتى في ظل النظم السلطوية ، يؤدي إلى تعدد أنماط الانتقال إلى الديمقراطية وتباين مراحلها . لذا ، يعتبر المجتمع المدني هو قاعدة الدولة والحكم المستنير ، ومجال المشاركة الشعبية

[56] – عماد صيام ، منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة ، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، بعنوان المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية ، في الفترة من21– 23 /2003/12 م ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 15.

[57] - Philippe c . Schmitter , Civil Society . East and West , in Larry Diamond & Mare E . Plattner , Consolidating The Third Wave Democracies .vol .J . Johns Hopkins Un iversity press . Baltimore &London , 1997 . p . 240 .

المتطورة في الوقت ذاته . أما إذا كان النظام السياسي منقسماً والمجتمع المدني مفككاً ، ضعفت احتمالات الانتقال إلى الديمقراطية ، في حين أنه كلما كان النظام السياسي منقسماً والمجتمع قوياً زادت فرص التحول الديمقراطي ، اما إذا اجتمع نظام سياسي موحد مع مجتمع مدني قوى ، فالأرجح أن تتفاقم ممارسات العنف بينهما ، إلى أن يضعف أحد الطرفين ، غالباً يضعف النظام السياسي ، فتزيد بذلك إمكانات التحول إلى الديمقراطية [58] .

لقد أصبح المجتمع المدني يمثابة المفتاح لتحقيق الديمقراطية والتعامل مع حقوق الانسان ، حتى أن مفهومي الديمقراطية والمجتمع المدني أصبحا يمكن باحترام استخدامهما بشكل تبادلي ، لذلك تبرز أهمية المجتمع المدني بسبب دوره في دعم الثقة والتضامن داخل المجتمع ، بما يؤدي إلى زيادة رصيده في رأس المال اجتماعي [59] .

2 – النظام الحزبي :

يعتبر بناء مؤسسات سياسية قوية وعلى رأسها الأحزاب السياسية هو الضمان الحقيقي لتعزيز الديمقراطية حتى في ظل بروز دور المجتمع المدني . تعتبر الأحزاب السياسية تنظيماً مؤسسياً يسعى لاكتساب القوة والوصول إلى السلطة لتطبيق مبادئها ، أما بهدف المشاركة في الحياة السياسية أو ضبط السلطة ومراقبة الحكومة ونقدها . وهي ألية الديمقراطية من خلال تداول السلطة .

---

[58] - G.B.Madis , The Political Economy of Civil Society and Human Rights .LondonRutledge,1998.p.11 .

[59] – أنظرإلى : حسام بدراوي ، مستقبل العملية التعليمية في مصر ، وثائق المؤتمر السنوي الثاني للحزب الوطني الديمقراطي ، 20 –23 سبتمبر 2004 .

يعرف قاموس علم الاجتماع ، الأحزاب السياسية Political Party على أنها تنظيم لأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة في المجتمع ، والتأثير عليه ، والعمل من خلاله على نحو يرون أنه ملائم لمصالحهم ، ولمصالح المجتمع العليا [60] . وذلك نظراً للوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية مثل التنشئة السياسية . وتجميع المصالح والتعبير عنها ، وتنظيم المنافسة الانتخابية ، ووضع أجندة صنع السياسة ، وتشكيل حكومات فعالة ، واستيعاب الأفراد والجماعات في العملية الديمقراطية .

ولعل أهمية دور الأحزاب السياسية يتمثل في أن الديمقراطية لا تزال هي حرية تداول السلطة بين الأحزاب في ظل انتخابات عامة . ودور الأحزاب في مرحلة تعزيز الديمقراطية يرتبط بقوة المؤسسات الحزبية،وطبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه ، وطبيعة قياداتها وكوادرها ، ومدى التزامها بالديمقراطية الداخلية[61] .

فمن المسلم به اليوم أن الأحزاب السياسية أضحت عماد الحياة السياسية في الدول الحديثة ، بحيث أنه لم يعد من المقبول أن يتحدث أي نظام عن حياته السياسية وفعالياته ومزاياه دون أن يعتمد على الأحزاب السياسية. والحزب الذي يفوز في الإنتخابات بأغلبية معقولة يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وبالتالي يصبح الحزب السياسي بمثابة المضخة التي تضخ الدم في شرايين هاتين السلطتين .

3 – مدنية النظام السياسي :

[60] – محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995م، ص 334 .

[61] – Scott Mainwaring , Party Systems in The Third Ware , Journal of Democracy, vol .1, No.3,July 1998, pp. 67- 69 .

لكي يتحقق دعم الديمقراطية لابد من قبول كل القوى السياسية بما فيها العسكريين للمؤسسات السياسية القائمة ، والمعايير التي تسود النظام السياسي ، وقواعد الممارسة السياسية للنظام الديمقراطي الحديث .لا يمكن تعزيز الديمقراطية دون خضوع المؤسسة العسكرية للمؤسسة المدنية، لعل أهم هذه العوامل وجود حدود مؤسسية متماسكة للمؤسسة العسكرية ، وعدم وجود أزمات داخلية تؤدي إلى تسهيل تدخل العسكريين [62].

رابعاً : المعوقات المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي :

تعالج هذه النقطة وهي معوقات عملية التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية أخذين بعين الإعتبار عدم التماثل المطلق بين هذه الأنظمة ، إذ توجد إختلافات في التاريخ والتجربة السياسية والمجتمعية ، ولكنها نسبياً متشابهة وتجمعها جملة من القواسم المشتركة ، فهي أنظمة سياسية تقليدية ومجتمعات قبلية تشكل فيها القبيلة السياسية مرتكزاً هاماً ، كما أن بعضها قائم على اقتصاديات ريعية . لذلك تظهر المعوقات في الأتي :

1 – عدم توفر الإرادة السياسية :

تتسم النخب السياسية الرسمية في الأنظمة العربية ، بدرجة معينة من الجمود ، وعدم وجود دوافع ذاتية لإحداث التغيير والسير في عملية التحول نحو الديمقراطية خوفاً من تقلص مزاياها وصلاحياتها السياسية والاقتصادية . ويلاحظ بشكل واسع تغلغل هذه

[62] – Francis Fukuyama, Social Capital, Chvil Society and Development, Third World Quarterty vol . 22, NO. 1 , 2001 , p . 7 .

النخب الرسمية بشكل متزايد داخل السلطة التنفيذية . كوزراء أو وكلاء وزارات ومدراء مؤسسات عامة ، وأصبحت تزداد في الأونة الأخيرة بتسلمها مناصب حكومية أدنى من ذلك بكثير ، وهذا يعتبر مؤشر يؤدي إلى عدم خلق نخب جديدة في المجتمع وإقصاء شرائح كبيرة من المشاركة في الحكم . فعدم الرغبة في تقليص الصلاحيات والحد منها يدفع بإتجاه عدم إحداث تغييرات أو إصلاحات سياسية . وحسب ما أشرنا سابقاً أن البنية التقليدية في الحكم ستجعل عملية التحول نحو الديمقراطية إما نتيجة صراع داخلي بين النخب السياسية الرسمية على السلطة أو نتيجة لضغوط خارجية . والنخب السياسية التقليدية ترفض مبدأ التعددية السياسية ، وتمنع بشكل قاطع تقنين الأحزاب السياسية ، علماً بإنها على أرض الواقع موجودة كتيارات سياسية أو كيانات أو جمعيات أو نوادي ، إلا أن هذا الموضوع يمثل شكلاً من المحرمات ، لأنه سيقود إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة ، وبالتالي إلى تقليص الصلاحيات . وإن هيمنة النخب السياسية الرسمية على مفاصل الأجهزة و المؤسسات ومقدرات الدولة والامتيازات الحاصلة عليها يدفع بهذه النخب بإتجاه عدم الرغبة في إحداث التغيير[63] .

2 – البنى التقليدية القبلية :

إن إستمرار البنى التقليدية القبلية والطائفية والعائلية والجهوية ، على مستوى تركيبة المجتمع ، ومستوى تركيبة السلطة السياسية وأنظمة الحكم ، يشكل عائقاً أمام إحداث إصلاح سياسي ومن ثم التحول نحو الديمقراطية ، فالعقلية القبلية أو العشائرية هي عامة ، وحالة التناقض والإنفصام بين ماهو موروث وما هو مستحدث ، وبين ما هو

[63] – غانم النجار ، مسيرة الديمقراطية في الخليج العربي والمنطقة العربية وأفاق المستقبل ، ندوة التحولات الدولية الراهنة ، مهرجان القرين ، الكويت ، 5–7 يناير 2003م ن ص 9 .

تقليدي وبين ما هو محدث . إذ تمثل هذه الحالة الإنفصامية عن خوف من تسارع عملية التحول نحو الديمقراطية ، الذي ربما يؤثر على موازين القوى في المجتمع الداخلي ، مما يؤدي إلى إضعاف السلطة التقليدية أو تفككها على المستويين ، والحالة تلك تسعى دوماً إلى إيجاد صيغ توفيقية للخروج من هذه المعادلة الصعبة [64] . فعلى الرغم من إنتشار التعليم وازدياد درجات الوعي السياسي ، إلا أن الشكل التقليدي هو السائد كعقلية ، ويحافظ عليه بالتبرير بالخصوصية للمجتمع .

وفي ضوء ذلك ، تستمر أدوات أو آليات كسب الولاء السياسي من خلال الوسائل المتعددة ، كالمعونات النقدية وتوزيع الأراضي على القبائل وفروعها ، والعديد من الإمتيازات المادية والعينية الأخرى . بالإضافة إلى التحالفات التي تجري بين السلطة السياسية الحاكمة وبعض العائلات والقبائل الكبيرة والمعروفة وعمليات توزيع المكاسب السياسية في بعض الوظائف الإدارية العامة و المؤسسات الأمنية . حيث استولت على السلطة أقلية عصبوية احتكرتها ومنعت تداولها ، غير أن ظهور الدولة الريعية زاد من هيمنت السلطة وإستتباع المجتمع لها ، فالدور الذي تلعبه الدولة الريعية من خلال الثراء النفطي يساهم في كسب الولاء السياسي واستمرار الحالة التقليدية هذه في كسب الولاء السياسي من خلال توزيع الوظائف والمزايا والمنح والمنافع والمكاسب على أفراد المجتمع . فإذا كانت الثروة الوطنية توضع تحت تصرف الدولة الريعية وإن وظيفة هذه الدولة الأساسية هي توزيع المزايا على أفراد المجتمع ، فإن دور الدولة يحدد هنا

[64] – المرجع السابق ، ص 9– 10 .

باعتبارها مؤسسة لتوزيع المنافع والمكاسب ، وهذا بدوره انعكس على تشكيل علاقات المجتمع الداخلية [65] .

يقوم توزيع المزايا والمنح حسب معايير سياسية متعلقة فقط بالولاء للحاكم ، وليس بالولاء للوطن ، مما أدى إلى الخلط بين المواطنة والولاء للحاكم . لا تبدو الدولة العربية في معظم حالاتها قادرة عل لعب دور الحاضنة لكل أفراد المجتمع ، وذلك لقصور يتعلق بظروف نشأتها من ناحية ، وبمتغيرات طرأت أثناء مسيرتها ، وبالتالي فمن الصعوبة مقارنتها بالدولة الوطنية في الغرب التي تطورت ، فجري الفصل فيها بين السلطة والشخص الذي يمارسها ، فأصبحت الدولة هي المركز الوحيد للقدرة العامة، فأضطلعت بوظيفة تأهيل الإقليم بالمعنى الحديث ، أي خلق التوازن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والروحي للتكتلات البشرية [66] .

3 – عدم وجود معارضة سياسية منظمة :

المنظمات هي الإطار الذي من خلاله تجري ممارسة النشاطات الإنسانية الجماعية ، فلا يمكن تصور وجود عمل جماعي ناجح دون تنظيم ، فغياب معارضة سياسية منظمة وفاعلة ، يجعل من عملية التحول الديمقراطي غائبة أو أقل تقدير تسير ببطء شديد وحسب إرادة الحاكم والظروف المحيطة به . وتشهد معظم الدول العربية غياب لقيادات ذات قواعد شعبية راسخة ، مما أدي لبروز زعامات تقليدية قبلية وطائفية

---

[65] – حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989م ، ص 285 .

[66] – صالح السنوسي ، إشكالية المجتمع المدني العربي : العصبة والسلطة والغرب ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2011م ، ص 34– 35 .

وعائلية وجهوية بدلاً من الزعامات الحزبية . فغياب الأحزاب السياسية عن الساحة في الدول العربية يقلص من عملية التحول نحو الديمقراطية . لعل هذا القصور في فاعلية الأحزاب السياسية في غالبية الدول العربية يعود إلى غياب الفاعلية الجماعية لدى غالبية الجماهير العربية ، فالانضمام إلى احزاب سياسية في شكل تنظيمات مدنية وسياسية في ظل سلطة قامعة ، يحتاج إلى توفر هذه الفاعلية .

قد لا يكون من قبيل المبالغة اعتبار العلاقة التي تربط السلطة العربية بمجتمعها ، علاقة استرقاق شبيهة بتلك التي تربط العبد بسيده ، فالسلطة القائمة على قانون الغلبة لا ترى في المجتمع مصدراً لوجودها ، أو مرجعية لشرعيتها . وهكذا في ظل غياب الفاعلية الجماعية ، واستبدادية السلطة ، تنتهي كل المحاولات التي تقوم بها بعض القوى المعارضة . وإن عدم وجود معارضة منظمة وقيادات فاعلة ذات تأثير ، قلل الضغط باتجاه إحداث عملية التحول نحو الديمقراطية .

4 – غياب مؤسسات المجتمع المدني :

نعني بالمجتمع المدني ، مجموعة من المؤسسات التطوعية والهيئات التعاونية التي لا ترتبط بالدولة ، ولا تتبع أسرة أو عائلة أو قبيلة أو حزباً أو أي تنظيم من التنظيمات السياسية . ويعرفه البعض على أنه منظمات ذات نفع عام ، وأهداف كلية تخدم أهدافاً عامة وتشكل مصدراً للنظام ، والعقلانية ، والترشيد ، والإنسانية داخل نظام اجتماعي هجرت الدولة العديد من ميادينه [67] . فلم يعد بالإمكان أن نتحدث عن إمكانية تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي أو تنموي ، دون العودة إلى تكوينات مؤسسات

[67] – المرجع السابق ، ص 33 .

وتشريعات المجتمع المدني . فهو تحدي جديد في فهم تحولات المجتمع المدني ومدى قدرته على البروز التفاعل محلياً وعالمياً ، فهي ستحدد فعالية المجتمع المدني بمدى انفصاله واستقلاله عن سلطة الدولة [68] .

فمنذ بدايات تكوين الدولة الوطنية ، ظهرت منظمات اجتماعية وأهلية في بعض الدول العربية في مجالات التعليم والأندية الأدبية والثقافية ، إلا أنها قد خضعت فيما بعد لسلطة الدولة السياسية ، وأصبحت أداة من أدواتها . فالشرعية السياسية كثيراً ما ترتكز إلى وجود عائلات حاكمة ، والتي تشكل بدورها طبقة حاكمة . وبذلك تتشكل العلاقة بين السلطة والمجتمع ، أو الحاكم والمحكوم ، تجد بعضاً من تفسيرها في طبيعة النظام الاقتصادي الذي واكب نشأة الدولة العربية خاصة في الدول العربية النفطية ، حيث كان هذا الاقتصاد معتمداً في جزء كبير منه على الغنيمة والفتح ، وفي ظل اقتصاد كهذا فإن العامة من الناس لا يعتبرون منتجين ، فأخذ الحاكم ينظر إليهم على أنهم عالة على خزينته، وترتب على ذلك جملة من النتائج ، من أهمها مايلي [69] :

1 – إحساس غالبية الجماهير بأنهم في حاجة إلى الحاكم ، وهو ليس في حاجة إليهم، وبالتالي فإن غضبهم مثل رضاهم لا يؤثر على الحاكم في شيء ، بل غضبهم قد يضر بهم .

2 – ومن يريد أن يكون له دور ، عليه أن يكون من النخبة الموالية للحاكم ، وأن يمارس النفاق والمداهنة لكي يقترب من الحاكم إذا سنحت له الفرصة والظروف .

---

[68] – ريما الصبان ، قضايا وهموم المجتمع المدني في الدول الخليج ، منتدى التنمية ، من 19–20 فبراير 1998م ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 3 .

[69] – صالح السنوسي ، إشكالية المجتمع المدني العربي ، مرجع سابق ، ص 82 .

وأصبح العائد في الدولة العربية الريعية على وجه الخصوص مرتكز في يد الأقلية الحاكمة ، فأصبحت توزع المزايا والمنافع على الموالين لها ، وتحرم من تعتبرهم غير مقيدين لها . فبدأ وكأن المجتمع لا ينتج السلطة ، بل السلطة هي التي تنتجه وتعيد صياغته .

لذا، يمكن القول أن أزمة المجتمع المدني العربي ناتجة عن هيمنة الحاكم العربي على المجتمع ، وعن تهميش الشعب ، والحد من مبادراته ومشاركته في عملية التحول نحو الديمقراطية ، وبحرمانه من حقوقه الإنسانية الأساسية ، ومنها حقه في العمل المنظم ، والتعبئة من خلال مؤسساته وجمعياته المهنية واتحاداته ونقاباته وأحزابه ومنظماته ، ومختلف الحركات الاجتماعية المستقلة التي يمكن العمل من خلالها على تغيير الواقع . فلقد سلبت الدولة العربية المجتمع من وظائفه واحتكرتها لنفسها [70] . وهنا لابد من إتخاذ قرارات جريئة واستراتيجيات بعيدة المدى لتشجيع وتأسيس المجتمع المدني من أجل تقليص التوترات الداخلية وتحقيق التوازن العام في المجتمع .

5 – ضعف الثقافة السياسية :

من أهم أسباب عدم تسريع عملية التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي هو غياب الثقافة المستندة إلى القيم الديمقراطية ، حيث أن بنية الأنظمة السياسية والاجتماعية العربية ، هي انظمة ابوية تقليدية ذات أبعاد سلطوية يكون الأمر والنهي فيها إما لكبير الأسرة أو القبيلة أو سلطة الحاكم . حيث عكست الاستقطابات القبلية والإثنية والطائفية نفسها في بناء المؤسسة الديمقراطية البرلمان والمجالس البلدية ، فيغلب على

[70] – حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 1989م ، ص 223 .

هذه المجميع تضامنيات تقليدية ، لتصفية المتنافسين وتبني القبلية لمرشحين في الدائرة المعنية . لقد أنتجت هذه الثقافة إنساناً انفصامياً ، وبغض النظر عن إدراكه ووعيه وذكائه ، فهو شخص فرداني مذعور ، يبتعد عن المشاركة في العمل الجماعي عملاً بالمثل الشعبي الذي تتوارثه الأجيال " أخطىء رأسي وقص " [71] . وقبل أن تكون الديمقراطية شكل نظام سياسي فهي ثقافة تستند إلى مجموعة من القيم مثل : احترام الرأي والرأي الآخر ، التعددية السياسية ، احترام حقوق الإنسان ، الإيمان بالحريات العامة وسيادة القانون والمشاركة السياسية . وإذ لم تسود هذه القيم الديمقراطية كنسق ثقافي عام ، فإنه من الصعوبة بمكان إحداث عملية التحول الديمقراطي . وعلى العكس من ذلك ، فإن السائد في المجتماعات قيم تقليدية قائمة على عادات وتقاليد وأعراف قبلية تحكم علاقات المجتمع ، واحتكارها المطلق للنفوذ السياسي للسلطة في الدولة العربية [72] . وبناءً عليه فإن الثقافة السائدة في العالم العربي ، تفتقر إلى أي مستوى من الحرية والاختيار ، وهذا بدوره يقضي على الإبداع والابنكار ، على الرغم من مرور عدة عقود من الاستقلال وبناء المؤسسات الحديثة ، إلا أن العقلية مازالت تقليدية في نهجها وتفكيرها ولا مكان لمفهوم المصلحة العامة التي هي الدافع لعملية التحول نحو الديمقراطية .فقد جرت أحداث ومتغيرات عالمية وإقليمية أثرت في عملية التحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي ، ومن أهم هذه المتغيرات ، نهاية نظام القطبية الثنائية

---

[71] – علي مصطفى المصراتي ، المجتمع الليبي من خلال أمثاله الشعبية ، دار الفكر ، طرابلس ، 1962م ، ص 42 .

[72] – صالح السنوسي ، المأزق العربي : غياب روح الفعل الجماعي وعنف الأقلية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2004م ، ص9 .

الدولي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم ، واكتمال حلقات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية . وفقدان الأنظمة السياسية العربية لكل ما كانت تتستر به من القضايا والوعود ، فالقضايا والشعارات والوعود التي كانت تصادر باسمها تطلعات أخرى ، مثل الديمقراطية ، فشلت وتبخرت أو تم التخلي عنها ، ولم تعد مقولات الإستغلال الاقتصادي ، والأمن الغذائي وعدالة توزيع الثروة ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة وغيرها كثير ، لم تعد كل هذه الشعارات والخدمات بإمكانها أن تستمر كعملة قابلة للتداول في ظل سيادة الشركات المتعددة الجنسيات ، والمؤسسات المالية والنقدية الدولية ، وزحمة السوق المعولمة ، التي يحكمها مبدأ التنافس والبقاء للأصلح [73]. وفي ضوء هذه المتغيرات المتسارعة هناك ضرورة قصوى لإعادة بناء القيم الحديثة المتصلة مع هذه المتغيرات ، وبناء استراتيجية واضحة المعالم في التنشئة الاجتماعية والسياسية ، ونشر الثقافة ، والقيم الديمقراطية ، والمشاركة السياسية وهي القدرة في التأثير على القرار السياسي والتي تشكل عائقاً واضحاً أمام عملية التحول الديمقراطي. وبدون ذلك لا يمكن مواجهة هذه التغيرات المتسارعة . ومن المعروف كذلك أن الاستفادة من رياح التغيير في كل الجوانب سيكون متفاوتاً بين دولة وأخرى حسب مستويات التطور فيها [74] .

[73] – صالح السنوسي ، إشكالية المجتمع المدني العربي ، مرجع سابق ، ص 122 .

[74] – كاظم حبيب ، العولمة ومخاوف العالم العربي ، وثائق وملفات ، 2003م ، ص 8 .

6 – غياب دور المرأة السياسي :

عوملت المرأة في العديد من الدول العربية ، ولفترة طويلة كمواطنة من الدرجة الثانية . إن وضع المرأة ومكانتها هو انعكاس حقيقي لدرجة التقدم التي وصل إليها المجتمع ، ومن هنا يصبح استثمار طاقاتها إحدى الضرورات التي بجب تحقيقها ، وقضية المرأة العربية ليست قضية ذات قطب واحد فقط ، وإنما تتمثل في القضاء على الاستغلال ضد المرأة بكافة صوره وأشكاله . إذ أن من الصعوبة بمكان أن تتغير المجتمعات مادامت المرأة فيه على تخلفها وضعفها ، وهذا هو واقع المرأة في المجتمعات العربية [75] . وعلى الرغم من ذلك الوصف لواقع المرأة العربية ، إلا أنها حققت بعض الإنجازات في مجالات متعددة ، ليس فقط من خلال شغل وظائف في الصحة والتعليم والقوات المسلحة مثلاً في ليبيا وعمان ومصر وغيرها من الدول العربية الأخرى ، ولكن أيضاً في مختلف المجالات إنطلاقاً من أهمية التأثير الاجتماعي للمرأة على مستوى الأسرة وفي تربية النشيء، إذ أنها تشكل أكثر من 50% من عدد السكان في العديد من الدول العربية .فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، نجد أن المرأة العمانية شاركت في عضوية مجلس الشورى ، فضلاً عن تمتعها بحق الترشيح والإنتخاب لعضوية مجلس الدولة ، حيث زادت من 4 عضوات من بين 41 عضواً في الفترة الأولى لمجلس الدولة (1998– 2000) لتصل إلى 8 عضوات من بين 57 عضواً في الفترة الثالثة لمجلس الدولة (2004 – 2007) أي بنسبة 14 % ، بالإضافة إلى ذلك تشارك المرأة العمانية في عضوية كل من مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان وهو

[75] – علي الطراح ، الأبعاد الاجتماعية للعولمة وتأثيرها في دور المرأة العربية ، مجلة كلية الأداب ، عدد 4 ، كلية الأداب ، جامعة القاهرة ، أكتوبر 2000، ص332 .

مجلس منتخب ، وفي عضوية مجلس رجال الأعمال وعضوية المجلس البلدي في مسقط [76]. فمعظم الدول العربية لم تعط المرأة حقوقها السياسية ، وأبسطها حق التصويت ، ويبدو أن هذه المجتمعات مازالت ذكورية بحتة ، ولا يوجد وعي سياسي بأهمية دور المرأة حتى لدى القواعد النسائية العربية العريضة . فالملأحظ أن المرأة لا تنتخب المرأة ، وربما هذا عائد إلى دور الرجل في السيطرة وسيادة القيم التقليدية . أما في مجال الحقوق الإنسانية الأخرى ، فإننا نجد أن واقع الحال يبرز غياباً كاملاً لحقوق المرأة كمواطنة ، إذ لا يحق لها تجنيس أبنائها إذا كانت متزوجة من أجنبي ، وغيابها عن المناصب الحكومية العليا حتى وإن كانت أفضل تعليماً وأكثر كفاءة من الرجل . ففي مجتمع حيث تتحكم التقاليد وقواعد السلوك القديمة في حياة الناس ليس من السهل تنفيذ القوانين التي تتعارض والتقاليد القديمة ، وخصوصاً فيما يتعلق بموقع ومكانة المرأة . ولوجود تفاوت بين الحضر والريف في قوة تحكم التقاليد لم تستفيد جميع النساء الليبيات مما صدر من قوانين توجهت نحو إعطاء المرأة حقوقها كاملة وإلغاء مختلف أشكال التحيز ضدها ، ولكن ومع هذا لم تتمكن المرأة على مستوى ليبيا في هذه المناسبة من المشاركة بالنسبة التي تكون لها ، ففي الوقت الذي بلغت نسبة مشاركة الذكور في الانتخابات " التصويت " (60%) لم تتعد نسبة مشاركة المرأة (39%) من اللأتي لديهن بطاقات إنتخابية [77] .

---

[76] – مساهمات المرأة العمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة ، مجلس الشورى مسقط ، 2004 ، ص 11 .

[77] – مصطفى عمر التير ، المرأة في إنتخابات المؤتمر الوطني العام : ملاحظات أولية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد الثالث والأربعمئة ، سمبتمر 2012 م ، ص 146 .

ومن التحديات التي نواجهها المرأة العربية من الاختلاط في التعليم والعمل وقيادة الأنشطة في منظمات المجتمع المدني وحقوق المشاركة السياسية . لفد لعب الإرث الثقافي والسياسي المتعلق بالمرأة العربية الدور الأكبر في تجذر ثقافة التهميش . قد لا يكون من قبيل المبالغة اعتبار العلاقة التي تربط المرأة العربية بمجتمعها ، علاقة استرقاق شبيهة بتلك التي تربط العبد بسيده .حيث يتمتع الزوج بدور سيد البيت والمنفق عليه والمدافع عنه ، وبالتالي يفرض سلطانه على كل من فيه ، وينفرد في كثير من الأحيان بقراراته ، حتى وإن كانت الزوجة تشارك زوجها في دخل الأسرة ، إلا إنها تظل خاضعة لسلطة زوجها ، وينمو لديها روح الخضوع ، ويزداد شكها بنفسها وبقدرتها على تحمل المسئوليات وحدها [78] . وتكبر المرأة ويزداد هذا الشك وعدم القدرة على تحمل المسئولية ، والشعور بالعجز والإتكالية ، حتى تصبح هذه الصفات بمثابة صفات وراثية ، ذلك لأن المرأة الحاملة لهذه الصفات ، تعيد إنتاج نفسها عن طريق تربية أطفالها على القيم والصفات ذاتها . فكيف تتم عملية التحول الديمقراطية ونعزيزها ، دون الإعتراف بحق ودور المرأة السياسي ؟ والتي تشكل نصف المجتمع وفي بعض المجتمعات العربية تزيد نسبة النساء عن الرجال .

[78] – زهير حطب ، تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية ، معهد الإنماء العربي ، ط2 ، بيروت ،1980م ، ص 213 .

خامساً : الخلاصة – النتائج والتوصيات .

بعد استعراض محددات التحول الديمقراطي ، ومظاهر الخلل ومعوقات عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية ، نرى أن العامل الأكبر في بطء عمليات التحول الديمفراطي هو استمرار البنى التقليدية على مستوى المجتمع والسلطة السياسية معاً ، وأن استمرار الدورالذي تلعبه الدولة الوطنية في آليات كسب الولاء السياسي وتحقيق الشرعية السياسية ، وزيادة اعتماد المواطن على الدولة في كل مناحي الحياة مما يضعفه أمام السلطة ويقصيه عن المشاركة بها ويقلل من فعله السياسي العام ، إذ يشكل هذا عاملاً آخر من عوامل الإسراع في تلك العمليات . إن محور عملية التحول هو العقل الإنساني فهي عملية ذهنية ، فالعقلية القبلية السائدة والتي تشكل النمط العام في العلاقات الاجتماعية والسياسية . فعملية التحول نحو الديمقراطية لاتتأتى إلا من خلال تغيير منظومة القيم ، وهذه لا تتم إلا من خلال تفعيل وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية ، وبناء ثقافة سياسية محدثة يراعى فيها التركيز على مضامين عملية التحول الديمقراطي بدءاً من احترام كرامة الإنسان ، واحترام الرأي والرأي الآخر ، والإيمان بالتعددية السياسية ، والمشاركة السياسية ، والحريات العامة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة السياسية ، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني لأهمية دورها في هذه العمليات . وحقيقة الأمر أن مفهوم التحول الديمقراطي يركز على تطوير الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل الدولة ، وتتفاعل معه مفاهيم أخرى مثل التغيير ، والتنمية السياسية والتحديث والإصلاح السياسي وغيرها ، وبهذا فهو معقد ومتشعب الأبعاد وتحتاج عملياته لوقت طويل . إن الخيار الديمقراطي خيار واقعي من

حيث الظروف والتطور التاريخي ، كما أنه واقعي من حيث انسجامه مع التحولات الإقليمية .

– نتائج وتوصيات :

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة جاءت متعددة الجوانب فيما يخص محددات التحول ومعوقاته ، فطبيعة الموضوع فرضت هذا التعدد ، ولذلك فإن ما وصلت إليه من نتائج وتوصيات أنت متشعبة ومتعددة . ولقد حرص الباحثان على أن يحصراها قدر المستطاع في دائرة خصوصية الدراسة وذلك في إطار مجموعة من الأفكار التي ساقاها تحت مسمى النتائج والتوصيات وبما يتمشى وتساؤلات الدراسة . وهي على النحو التالي :

1 – إصلاح المؤسسات السياسية :

ليس هناك أمل في التقدم على طريق التحول الديمقراطي دون تغيير وإصلاح المؤسسات السياسية ، حيث أن هذا الإصلاح يشكل هو نفسه رافعة لعملية التحول الديمقراطي . كما أن بناء مفهوم المواطنة أو إحيائه يبدأ على مستوى هذه المؤسسات من خلال تأكيد القيم القانونية وتطهير الدولة ومؤسساتها والهيئات البلدية والمجالس المحلية والمؤسسات الاجتماعية كافة من قيم المحسوبية واستغلال النفوذ ، فالمؤسسات السياسية القائمة في الدول العربية لا تصلح لتنمية أية قيمة من قيم الديمقراطية مثل الحرية ،العدالة، المساواة ، التضامن ، الاحترام المتبادل ، التداول السلمي للسلطة .

2 – وجود نخبة وطنية تكون على معرفة بالمصالح الوطنية :

لا توجد نخبة قائدة في المنطقة العربية تكون على معرفة عميقة بالمصالح الوطنية وقادرة على العمل المشترك ، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى غياب الحياة الديمقراطية في القيادة السياسية ، وهو ثمرة الممارسات العملية والمشاركة في الحياة السياسية بما تتضمنه من تنافس على السلطة ، واحتكام للرأي العام وتمرس في التعامل مع القضايا الوطنية والمسائل الاجتماعية والتناقضات الدولية ، فالحياة الديمقراطية هي مدرسة سياسية حقيقية . ففي النظم العربية على اختلافها يحتل القائد كل المساحة التي تحتلها في النظم الديمقراطية الطبقة السياسية فهو صاحب القرار الأول والأخير . لكي تبدأ عملية التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية لابد من وجود قيادات سياسية وطنية تتبنى توجهات التحول . كما أنه لابد من توفر إرادة التحول كشرط ضروري للنهوض والإصلاح ، فإرادة التحول نحو الديمقراطية هي سعي لنقل الأمة من حال إلى حال ، ولن يتحقق ذلك إلا بسيادة لغة الحوار والتشاور ونبذ لغة الإقصاء والإلغاء والتفرد .

3 – إقامة مجتمع مدني قوي :

تمثل مؤسسات المجتمع المدني مجالاً لتنظيم الحياة الاجتماعية التطوعية التي تنمو مستقلة عن سلطة الدولة ، وهو بمثابة كيان وسيط يقف بين الدولة والمجال الخاص ويقيد سلطتها ، ولكنه يضفي شرعية عليها عندما تكون قائمة على القانون . إذا كنا نشكو اليوم من غياب الديمقراطية في الكثير من الدول العربية ، فلأن الديمقراطية هي من خصوصيات المجتمع المدني ، الذي يعيش فيه الإنسان مواطناً ، أي عضواً في جماعة إنسانية تنظم حياتها مؤسسات ديمقراطية ، تضمن لكل فرد من أفرادها حقوقه

وواجباته ، ويكون فيها الحاكم رئيس دولة ينوب عن الجماعة كلها على أساس الرضا والقبول ، وليس عن قبيلة أوعصبة . إن الطريق إلى التجديد يستلزم منهجية تكون نقدية ، ويتطلب ذلك أشكالاً عدة من التنظيم القائم على نشاطات الأفراد المستقلين والنقابات العمالية والجمعيات النسائية والاتحادات الطلابية ، إضافة إلى الأحزاب والتجمعات السياسية . وتوسيع دائرة الحقوق والحريات للمواطنين تسمح للرأي العام والأفراد على اختلاف إنتماءاتهم ومستوياتهم الثقافية والاجتماعية بالمشاركة في التفكير الجماعي الحر والمنظم في المستقبل ، بما يؤدي إلى بناء أطر تفكير عام ووطني ، بهدف إعادة بناء هيكلة الفكر السياسي والقوى السياسية والاجتماعية . إضافة إلى ما سبق ، فإن المجتمع المدني يلعب دوراً هاماً في بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع وتعليم الأفراد روح المسئولية وتدريبهم على الخضوع للقانون ، وتعويدهم على التعاون والعمل الجماعي وتنمية روح التضامن والتكامل فيما بينهم ، بما يؤدي إلى إعادة بناء شبكة التضامن والتقدير التي دمرتها قرون طويلة من الإنغلاق على الذات وتخلف المجتمع العربي . إن ما ينبغي أن ينشغل به الجميع ، هو كيفية تقوية مؤسسات المجتمع المدني ، بحيث يصبح في مقدورها أن تحول دون العبث بقيم الديمقراطية ، ويصبح العدول عن النهج الديمقراطي أمراً بالغ التكلفة . وتطوير الاتجاهات الاجتماعية الداعمة لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجالات المختلفة ، لاسيما في اكتساب المهارات والمعارف . إن الحركة النسائية هي الأكثر أهمية ، لأنها الأكثر ثورية من حيث طاقاتها الكامنة ، بالإضافة إلى أنها ستصبح بالضرورة رأس حربة التغيير الاجتماعي والثقافي .

4 – التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

أي محاولة جديدة لتعزيز عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية ، لابد أن تتم من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة التفاوت القائم في المجتمعات العربية . فالتنمية الحقيقية هي التنمية البشرية التي تحاول تكوين الرأسمال البشري من خلال إشباع الحاجات الاجتماعية (تعليم ،صحة ، سكن ، ضمان اجتماعي) ، ولابد للتنمية من محتوى اجتماعي هو " العدالة الاجتماعي " بوصفها الضمانة الوحيدة لأن تكون الثروة في خدمة الشعب والأمة . فكل السياسات التنموية الاجتماعية والاقتصادية التي طبقت خلال العقود الماضية ، ينتهي بناء إلى أن تلك السياسات لم تمكن الحكومات العربية من رفع معدل النمو إلى المستوى الذي يمكنها من توفير فرص عمل جديدة بالقدر الكافي لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وخفض معدلات البطالة . من هنا نرى ضرورة إيجاد تشريعات قانونية تؤسس وتشكل البنية التحتية ، وهذا بدوره يحتاج لتوفير الإرادة السياسية . وفي هذا الصدد نؤكد أن عملية التحول الديمقراطي يجب أن تكون ذاتياً نابعةً من واقع المجتمعات مراعيةً لخصوصياتها وملبية لطموحاتها . وبشكل عام فإن رفع معدلات التنمية الاقتصادية يرتبط به من عدالة اجتماعية لابد أن يرافقه تنمية القيم المجتمعية المختلفة مثل زيادة الإهتمام بتحقيق درجة أعلى من العدالة في توزيع الفرص بين الفئات المجتمعية المختلفة ، وتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية على الأقل . ومع هذا وتمشياً مع ما قيل حول ماهية القوى الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تلعب دوراً في عملية التحول الديمقراطي والتي يمكن إدراجها في النقاط التالية :

1 – الشباب هم أهم قوى التغيير مهما أختلفت إنتماءاتهم ومشاربهم ، ولابد من التأكيد على أن الشباب هم أصحاب المستقبل ولهم الحق في التعبير عن أنفسهم ، ولابد من طرح صيغ جديدة للتعليم والتعلم .

2 – حركة المثقفين تمثل قوة جديدة داخل المجتمع العربي حيث أصبح المثقفون يشكلون فئات عريضة تضم كتاباً وباحثين ، يشكلون قوة اجتماعية وسياسية .

3 – المرأة بتكوينها وثقافتها وقدراتها تمثل قوة مجتمعية تشارك في عملية التحول الديمقراطي . فالمرأة كانت ومازالت ضحية القوى المحافظة والقبلية ، وليست ضحية للبيئة والدين والتاريخ .

4 – مؤسسات المجتمع المدني ، إذا نظرنا ألى النموذج الغالب للدولة العربية نجد القوى الفاعلة فيها هي القبيلة والطائفة أو الجهة وهذه القوى جميعها تشكل عائقاً أمام تكون مجتمع مدني وطني . فالسلالات العائلية والقبلية هي التي تتحكم في الفرد ، بحيث أصبحت المشاركة السياسية لها علاقة بالانتماء القبلي أو الطائفي ، كما أن السلطة التي هي ثمرة هذه العصبيات ، تشجع هذه الروابط وتجعلها أكثر سطوة من محاولات إنشاء منظمات مدنية . فمؤسسات المجتمع المدني والتي تتسم بالتعددية ، حيث يجتمع مختلف فئات الشعب من طلاب وعمال ونساء ، وتتميز بغياب الإيديولوجية الواحدة ، وغياب القيادة المركزية ، حيث يمكن لهذه الجماعات أن تضغط لإحداث تحول سياسي سلمي في الأنظمة السياسية العربية . فلا يمكن أن يكون المرء عشائرياً أو طائفياً مثلاً ووطنياً في الوقت ذاته . لابد أن تتعارض إحداهما مع الأخرى . عموماً فإن تجربة عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي كانت في بداياتها فهي تشير إلى توافق أطراف اللعبة السياسية على ميثاق سياسي يجمع فيما بينهم في ظل

تنامي تنظيمات فاعلة للمجتمع المدني ، بما يسهم في حفز مزيد من تعزيز الديمقراطية .

ولهذا فإن استمرار وتيرة التحول نحو الديمقراطية – حتى وإن كان تدريجياً – سيفضي إلى خلق نظام سياسي حديث يجعل من البلاد العربية بلاداً مؤهلة للتعامل مع التحديات المعاصرة والاستحقاقات الدولية والداخلية .

قائمة المراجع

1. محمد عابد الجابري ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1990م .
2. برهان غليون ، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وافاق النمو ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994م ،.
3. عبدالمنعم المشاط ، التنمية السياسية في العالم الثالث : نظريات وقضايا ، العين ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، 1988م.
4. علي الدين هلال ، الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر : في علي الدين هلال وآخرون ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983م .
5. Samuel Huntington, How Countries con democratize , Political Science Quanterly , vol. 106 , No . 4 ,1991-1992.
6. Guillermo O, Donnell, Philip C .Schmitter, and Lawrence Whitehead , Baltimore.The Johs Hopkins University press , 1986,.
7. Samuel P.Huntington , The Third Wave . Democratization in the late Twentieth Century, University of Oklahome press. Norman, 1991 .
8. Stephen Haggard and Robert R . Kaufman, The Political Economy of Democratic Transition Princeton University Press , Princeton 1995
9. Graeme Gill , Dynamics of Democratization , Macmillan Press LTD .London, 2000 .
10. Francis Fukuyama , The End of History and the Last Man , Penguin , London , 1992.

11. تقرير التنمية الشاملة في مصر ، (القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1998م) .

12. – الأهرام 15 . 3 . 2004م .

13. – محمد مصطفى القباح ، المسلسل الديمقراطي : الوقائع و الأفاق ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1987م .

14. – نور الدين أفاية ، تحولات ومفارقات في المجتمع المغربي ، مجلة نوافذ ، عدد 3 ، 1999م ، .

15. – عبدالله ساعف ، النخب و إشكالية الإصلاح ، مطبعة النجاح الجديد ، الدار البيضاء ، 1996 م ، .

16. واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي ، دراسات في الملتقى الفكري للمجلس الإستشاري العربي القاهرة ،3-4-2014 . أخبار الخليج AAKnews . com .

17. – عطا محمد صالح وأخر ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، جزء الأول ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1988م .

18. واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي ، دراسات في الملتقى الفكري للمجلس الإستشاري العربي القاهرة ،3-4-2014 . أخبار الخليج AAKnews . com .

19. عطا محمد صالح وأخر ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، جزء الأول ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1988م .

20. عبدالرحمن النعيمي ، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار دول الخليج العربي ، منتدى التنمية ، البحرين ، 14 – 16 يناير 2004 .

21. – ثناء فؤاد عبدالله ، الدولة والقوى الاجتماعبة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001م .

22. – عبدالإله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2001 م.

23. – يحي الجمل ، أنظمة الحكم في الوطن العربي : في مجموعة مؤلفين ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987م .

24. خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية في المشرق العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999م .

25. Juan J . Line and Alfred Stepan , Problems of Democratic Transition and Consolidations Southern Europe , South America and post communist Europe , Baltemore The Joun Hopkins University press ,1996 .

26. خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية ، مرجع سابق .

27. عبدالله يعقوب بشارة ، العولمة وسيادة الدولة : في كتاب العولمة وأثرها في المجتمع و الدولة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، الإمارات ، 2001.

28. Adam Prezeworsk , Some problems in the study of the Transition Democracy , in Gullermo O, Donnel et al ., op . cit .

29. أحمد السيد تركي ، الرفاهية في الخليج : إنجازات اجتماعية و تحديات أكبر ، إسلام أون لاين WWW. Islamonline .

30. – الجزيرة دوت نت . ebusiness, https ://www.aljazeera. net .

31. - Lucian W. pye & Verba Sidney, Political culture and political development . New Jersey, Princetion University press,1965 .

32. فرانسس فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة ، حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993م .

33. Hoe and Alexander C . Tan , Democracy and Economic Growth A Cousal Analysis , comparative Politics , vol .32 ,No . 4 . 2001 .

34. – محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994

35. – محمد جابر الأنصاري ، تحليل الواقع العربي ، من منظور المشروع الحضاري : في مجموعة مؤلفين ، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001م .

36. محمد جابر الجابري ، العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992م .

37. برهان غليون ، المحنة العربية ، الدولة ضد الأمة ، بيروت ، مركز ، دراسات الوحدة العربية ، 1993 .

38. عماد صيام ، منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة ، في المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، بعنوان المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية ، في الفترة من21- 23 /2003/12 م ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

39. Philippe c . Schmitter , Civil Society . East and West , in Larry Diamond & Mare E . Plattner , Consolidating The Third Wave Democracies .vol .J . Johns Hopkins Un iversity press . Baltimore & London , 1997 . p . 240 .

40. G.B.Madis , The Political Economy of Civil Society and Human Rights .LondonRutledge,1998.p.11.

41. - أنظرإلى : حسام بدراوي ، مستقبل العملية التعليمية في مصر ، وثائق المؤتمر السنوي الثاني للحزب الوطني الديمقراطي ، 20 -23 سبتمبر 2004 .

42. محمد عاطف غيت ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995م،

43. Scott Mainwaring , Party Systems in The Third Ware , Journal of Democracy, vol .1, No.3,July 1998, .

44. – Francis Fukuyama, Social Capital, Chvil Society and Development, Third World Quarterty vol . 22, NO. 1 , 2001 , .

45. – غانم النجار ، مسيرة الديمقراطية في الخليج العربي والمنطقة العربية وأفاق المستقبل ، ندوة التحولات الدولية الراهنة ، مهرجان القرين ، الكويت ، 5–7 يناير 2003م ن

46. حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989م ، .

47. صالح السنوسي ، إشكالية المجتمع المدني العربي : العصبة والسلطة والغرب ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2011م ، .

48. – ريما الصبان ، قضايا وهموم المجتمع المدني في الدول الخليج ، منتدى التنمية ، من 19–20 فبراير 1998م ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة .

49. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 1989م ،

50. علي مصطفى المصراتي ، المجتمع الليبي من خلال أمثاله الشعبية ، دار الفكر ، طرابلس ، 1962م ،

51. صالح السنوسي ، المأزق العربي : غياب روح الفعل الجماعي وعنف الأقلية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2004م ،

52. كاظم حبيب ، العولمة ومخاوف العالم العربي ، وثائق وملفات ، 2003م ،

53. علي الطراح ، الأبعاد الاجتماعية للعولمة وتأثيرها في دور المرأة العربية ، مجلة كلية الأداب ، عدد 4 ، كلية الأداب ، جامعة القاهرة ، أكتوبر 2000،

54. مساهمات المرأة العمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة ، مجلس الشورى مسقط ، 2004 ،

55. مصطفى عمر التير ، المرأة في إنتخابات المؤتمر الوطني العام : ملاحظات أولية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد الثالث والأربعمئة ، سمبتمر 2012 م ،

56. زهير حطب ، تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية ، معهد الإنماء العربي ، ط2 ، بيروت ،1980م